جامعة جدارا
Jadara university

كلية الاقتصاد والاعمال
College of Economic And Business

أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الأردنية لتعزيز مركزها المالي

" دراسة ميدانية "

The Impact of Adopting Valuation Approaches in Jordanian Banks to Enhance its Financial Position: AField Study

إعداد

خلدون احمد الداود

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين دحدوح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الاقتصاد والاعمال

جامعة جدارا

آيار/ 2011

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة باللغة العربية وعنوانها " أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الأردنية لتعزيز مركزها المالي : دراسة ميدانية "

المقدمة من الطالب : خلدون احمد الداود

وأجيزت بتاريخ : 15 / 5 /2011

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم :	التوقيع
1. أ.د حسين دحدوح، مشرفاً ورئيساً (أستاذ)	....
2. د. أحمد مخادمة، عضواً (أستاذ مشارك)	....
3. د. عبير خوري، عضواً (أستاذ مشارك)	....

جامعة جدارا

نموذج التفويض

أنا الطالب خلدون احمد الداود أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي بعنوان " أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الأردنية لتعزيز مركزها المالي: دراسة ميدانية " للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع : ....

التاريخ : 15 / 5 / 2011

الاهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أغلى شخصين في حياتي :

والدي العزيز اطال الله في عمره

والدتي الحبيبة نبع الحنان والعطف الدائم

والى كل إخوتي وأخواتي العزيزين

والى كافة اصدقائي والى كل من فاتني ذكره

اليكم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع مع خالص احترامي ومحبتي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين .

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر، والتقدير والعرفان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور حسين دحدوح، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من جهد وتوجيهات وإرشادات خلال مسيرتي العلمية وخلال مرحلة إعداد هذه الرسالة، وقد أسهمت في إنجاز هذه الرسالة وإظهارها بهذا الاطار .

كما وأتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور أحمد مخادمة على تفضله بقبول المشاركة بمناقشة هذه الرسالة كعضواً داخلي، وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى رئيس قسم المحاسبة في جامعة اليرموك، الدكتورة عبير خوري على تفضلها بقبول المشاركة في مناقشة هذه الرسالة كعضواً خارجي من جامعة اليرموك .

وأتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في جامعة جدارا، والممثلة بعميد الكلية الدكتور محمد المومني، والذين لم يبخلوا علي بتقديم النصح والتوجيهات بمعارفهم وخبراتهم .

كما واتقدم بجزيل الشكر الى الوالد والوالدة والى إخوتي وأخواتي الذين كانو لي عوناً وسنداً خلال مرحلة دراستي الجامعية .

الباحث

خلدون احمد الداود

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

قائمة الاختصارات المستخدمة في الدراسة

الاختصار	مضمونه باللغة الانجليزية	مضمونه باللغة العربية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
FASB	Financial American Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعاييرالدولية لاعداد التقارير المالية

أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الأردنية لتعزيز مركزها المالي

دراسة ميدانية

إعداد الطالب : خلدون أحمد الداود

إشراف الأستاذ الدكتور : حسين دحدوح

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية لتعزيز مركزها المالي، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة على إستخدام أسلوب الاستبانة في الدراسة الميدانية، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على جميع البنوك العاملة في الاردن، تكونت عينة الدراسة من ثلاث فئات، المدراء الماليين و مساعدو المدراء الماليين و المحاسبون العاملون في الدوائر المالية لدى البنوك الأردنية، حيث تم توزيع 100 استبانة على عينة الدراسة، تم استرداد 76 استبانة.

ولتعزيز الدراسة الميدانية تم إجراء دراسة تطبيقية وذلك من خلال إعطاء مؤشرات ذات دلالة على الأفكار والنتائج التي تضمنها الجانب الميداني، وذلك بالرجوع الى القوائم المالية للبنوك الاردنية عينة الدراسة والبالغ عددها (15) بنكاً، حيث تم تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية خلال الاعوام الثلاث 2009،2008،2007، والتغير المتراكم في الموجودات المالية والارباح والخسائر المتحققة جراء استخدام مدخل القيمة العادلة في التقييم، ومن خلال الدراسة التطبيقية تم بيان أثر مدخل القيمة العادلة على المركز المالي للبنوك الاردنية، ومن ثم تم ربط نتائج الدراسة الميدانية بالدراسة التطبيقية.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

يوجد تأثير لمداخل التقييم في البنوك الاردنية والمتمثلة في مدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في تعزيز مركزها المالي، وإن إستخدام مدخل القيمة العادلة في التقييم لدى البنوك الاردنية يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على المركز المالي ويساهم في تعزيز المركز المالي وزيادة إمكانية الاعتماد عليه وذلك من خلال المؤشرات المتعلقة بالارباح المتحققة وغير المتحققة، وكما يساعد مدخل التكلفة التاريخية في تعزيز المركز المالي من خلال زيادة موضوعية البيانات المحاسبية ومصداقيتها.

وقد خلص الباحث في نهاية الدراسة الى اقتراح مجموعة من التوصيات ومن أهمها أن على البنوك الاردنية توفير كوادر متخصصة ذات خبرة عالية بتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به .

الكلمات المفتاحية : مداخل التقييم ، البنوك الاردنية ، المركز المالي .

The Impact of Adopting Valuation Approaches in Jordanian Banks to Enhance its Financial Position

AField Study

Prepared by Student Khaldoon Ahmaed AL-Daoud

Supervisor: Professor Hussein Dahdouh

Abstract

This study aimed to investigate the impact of adopting evaluation approaches by Jordanian banks to enhance their financial position. To achieve this goal , the study was made upon:

The questionnaire method in the field study, and it was implemented on all banks operating in Jordan. The sample of the study comprises three groups: financial managers, deputy finance mangers and accountants operating in financial departments at Jordanian banks, respectively. One hundred questionnaires were distributed randomly over the study sample.out of the total, 76% of quastionnaires were received .

To enhance the field study, a practical study was carried out by giving indicators of thoughts and results included in the field part that was done by referring to the bank statements of Jordanian banks of the study sample which were 15 banks. The data regarding financial assets through the years, 2007, 2008 and 2009 was collected, as well as the accumulative change of financial assets, profits and losses resulting as the fair value approach used in evaluation. Through the practical side, the impact of the fair value approach on the Jordanian banks position was examined , and then the results of the field study was linked to the practical study.

The study revealed that :

There is an impact for the evaluation approaches, on Jordanian banks represented by the fair value approach , and the historical cost, in enhancing their financial position.

The use of fair value approach in Jordanian banks achives better financial position and more reliable on , through the indicators of the achieved and non achieved profits.

The historical cost approach enhances the financial position objectivity and reliability of entries .

At the end , the study came with some recommendations . the important one was that : Jordanian banks have to provide professional staff able to evaluate the fair value in cases, where fair value canot be reached in a reliable manner in financial assets evaluation .

Key Word : Evaluation Approaches , Jordanian Banks , Financial Position

الفصل الاول

الاطار التمهيدي والدراسات السابقة

مقدمة .

1. مشكلة الدراسة .
2. أهمية الدراسة .
3. أهداف الدراسة.
4. مصطلحات الدراسة.
5. فرضيات الدراسة .
6. نموذج الدراسة .
7. الدراسات السابقة .

الفصل الاول

الاطار التمهيدي والدراسات السابقة

مقدمة :

لقد شهد العالم تفاقم حاد في الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وقد بدأت الأزمة المالية تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف العام 2007، ومن ثم وصلت تطورات الأزمة المالية إلى الوطن العربي، وبالتحديد إلى دول الخليج العربي بعد انهيار العديد من البنوك الاستثمارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (التقرير السنوي بنك القاهرة ،2008). وبناء على ذلك كان لابد من إيجاد حلول بديلة تساعد في المحافظة على الاوضاع الاقتصادية و محاولة معالجة والحد من تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية في كافة القطاعات، وإيجاد أساس منطقي وواقعي للتقييم المحاسبي لعناصر المركز المالي، حيث أن قوة ومتانة المركز المالي تعتمد بشكل كبير على المداخل المتبعة في التقييم، فما هو الأساس الذي بموجبه سوف يتم إعداد بيانات مالية سليمة ذات تقييم محاسبي سليم يساعد في اتخاذ القرارات السليمة، هذا ويعتبر التقييم المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة التي يمكن أن تسهم بفعالية في تعزيز المركز المالي وتحسينه وزيادة إمكانية الاعتماد عليه من خلال توفير خاصية الملائمة والموثوقية في البيانات الواردة في القوائم المالية، كون أن مصداقية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها تعتمد على المدخل المستخدم في التقييم المحاسبي، وقد كان موضوع اختيار المدخل المناسب للتقييم المحاسبي واحدة من أكبر التحديات التي واجهت مهنة المحاسبة بشكل عام، ونتيجة لذلك فقد شرعت المنظمات المهنية و منها مجلس المعايير المحاسبية الدولية **International Accounting Standards Board(IASB)** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **Financial American Standard Board (FASB)**

بمحاولة معالجة هذا الجدل والتحدي بالنسبة لمهنة المحاسبة، والتي تتمثل باستخدام مداخل تقييم مناسبة من شأنها أن تجعل البيانات المالية مفيدة بالنسبة للمستخدمين ومتخذي القرارات الاقتصادية وتساهم في تعزيز المركز المالي، ونتيجة لذلك فقد تعددت مداخل التقييم المستخدمة من قبل القطاعات الاقتصادية، مثل مدخل التكلفة التاريخية، و مدخل القيمة السوقية العادلة، ومدخل التكلفة الاستبدالية ومحاسبة المستوى العام للأسعار، وان تعدد مداخل التقييم يظهر التأثير على المركز المالي لذلك لابد من معرفة أثرهذه المداخل على المركز المالي للبنوك، ولا شك في أن التقييم المحاسبي السليم يزيد من مستوى الابلاغ المالي في القوائم المالية ويساهم في تعزيز المركز المالي للبنوك وتحسينه من حيث زيادة إمكانية الاعتماد على الأرقام الواردة فيه من خلال توفير معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية للمشروع .

ومن ناحية أخرى فان البنوك الأردنية تقوم بإعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وتعتمد البنوك الأردنية على مدخلين في إعداد القوائم المالية و تقييم موجوداتها ومطلوباتها، وهما مدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة، وذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالاعتراف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية (التقرير السنوي للبنوك الاردنية،2010)، ولا شك في أن اعتماد البنوك الأردنية على مدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات والمطلوبات قد يترك أثراً على المركز المالي، لذا تأتي هذه الدراسة من أجل التعرف على أثر مداخل التقييم المحاسبي المستخدمة في البنوك الأردنية لتقييم الموجودات والمطلوبات في تعزيز المركز المالي وتحسينه وجعله أكثر متانة و ملائمة .

1. مشكلة الدراسة وعناصرها:

أدت التطورات الحديثة في الاقتصاد والتكنولوجيا في القطاع المالي وبالتحديد قطاع البنوك إلى زيادة هائلة و التوسع في استخدام الموجودات واقتنائها وزيادة المطلوبات لديها، سواء أكانت موجودات ثابتة أو موجودات مالية ، الأمر الذي أولى إلى المنظمات المهنية ضرورة اتباع جميع الاجراءات والتدابير لتحسين وتنظيم المحاسبة عن الموجودات والمطلوبات في قطـــاع البنـــوك، وذلك من خلال إيجاد مداخل تقييم ملائمة تؤدي الى تعزيز المركز المالي للبنـــوك وتزيـــد مـــن إمكانية الاعتماد عليه، ويمثل التقييم المحاسبي مكاناً واسعاً في علم المحاسبة، وذلك مـــن خـــلال التقلب ما بين مدخل القيمة العادلة و مدخل التكلفة التاريخية في تقييم عناصر المركـــز المـــالي، ولاشك في أن الفكر المحاسبي قد أخذ بالتطور وذلك من خلال الانتقال من مدخل التكلفة التاريخية إلى مدخل القيمة العادلة في تقييم وقياس عناصر المركز المالي، ولكن نلاحظ أنه لا زال هنـــاك تمسك واضح من قبل البنوك الأردنية بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة، وبعض الأصول الأخرى إلى جانب مدخل القيمة العادلة بالنسبة للموجودات المالية، ومـــن هنـــا تبـــرز عناصر مشكلة الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

عناصر مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة الاجابة عن الأسئلة التالية :

1. هل تؤثر المداخل المتبعة في التقييم من قبل البنوك الأردنية في تعزيز مركزها المالي ؟

ويندرج تحت هذا السؤال السؤالان الفرعيان التاليان :

- هل تؤثرالمداخل المتبعة في تقييم الموجودات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي؟
- هل تؤثرالمداخل المتبعة في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي؟

2. هل توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي من وجهة نظر المدراء والمساعدين والمحاسبين؟

2 . أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول معالجة إحدى المواضيع الهامة في المحاسبة، وهو التقييم المحاسبي للموجودات والمطلوبات في البنوك الاردنية وأثره في تعزيز المركز المالي، و تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوعٍ على قدر كبير من الأهمية، وهو استخدام مدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في التقييم لدى البنوك الاردنية، لإبراز انعكاساته على البيانات المالية وبالتحديد قائمة المركز المالي، ومن المتوقع أن يكون لهذه الدراسة أهمية كبيرة من الناحية التطبيقية على البنوك الاردنية من خلال التعرف على أثر المداخل المستخدمة لديها على المركز المالي عملياً، وأيضاً من المتوقع أن يكون لهذه الدراسة أهمية كبيرة من الناحية الاكاديمية، وذلك كونها تعتبر من الأدبيات العربية القليلة التي تناولت أثر مداخل التقييم على المركز المالي للبنوك ميدانياً وتطبيقياً، حيث أن هذه الدراسة تحاول ابراز العلاقة المباشرة بين المركز المالي وبين مداخل التقييم المتبعة في البنوك الأردنية .

3 .أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على أثر المداخل المتبعة في التقييم من قبل البنوك الأردنية في تعزيز مركزها المالي وذلك من خلال :

- التعرف على أثر المداخل المتبعة في تقييم الموجودات من قبل البنوك الأردنية في تعزيز مركزها المالي .

- التعرف على أثر المداخل المتبعة في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الأردنية في تعزيـــز مركزها المالي .

2. التعرف على ما إذا كان هناك فروقات ذات دلاله إحصائية من وجهة نظر المدراء والمساعدين والمحاسبين في البنوك الاردنية حول أثر تبني مداخل التقييم من قبل البنوك الاردنية في تعزيـــز مركزها المالي.

4 .التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة -*

- **التقييم المحاسبي : (Evaluation Accounting)**

هي عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية .

- **القيمة العادلة:(FAIR VALUE)**

المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الاصل به أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبـــة فـــي التعامل على أساس تجاري بحت.

- **التكلفة التاريخية:(Histoeical Cost)**

المبلغ المدفوع أوالتضحيات التي تقوم بها المنشأة أوالقيمة العادلة للمقابل المعطـــى لشـــراء أصل أو انشائه.

- **الموجودات (Assets)**

هي الموارد التي تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يتدفق منهـــا منـــافع اقتصادية مستقبلية او امكانية خدمة للمنشأة .

- **المطلوبات (Liabilities)**

هي الالتزامات الحالية للمنشأة التي تنجم عن احداث سابقة، والتي يتوقع ان يؤدي تســـديدها الى تدفق صادر من المنشاة من الموارد التي تتضمن منافع اقتصادية أو امكانية خدمة .

- **المركز المالي :(Financial position)**

هي القائمة التي تظهر الأصول والخصوم وحقوق الملكية للمنشأة في تاريخ معين . *(**الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010)**

5 . فرضيات الدراسة .

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :-

HO1) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في التقييم من قبل البنـــوك الاردنيـــة فـــي تعزيز مركزها المالي .

ويندرج تحت هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان الآتية :

HO1a) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم الموجودات مـــن قبـــل البنـــوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي.

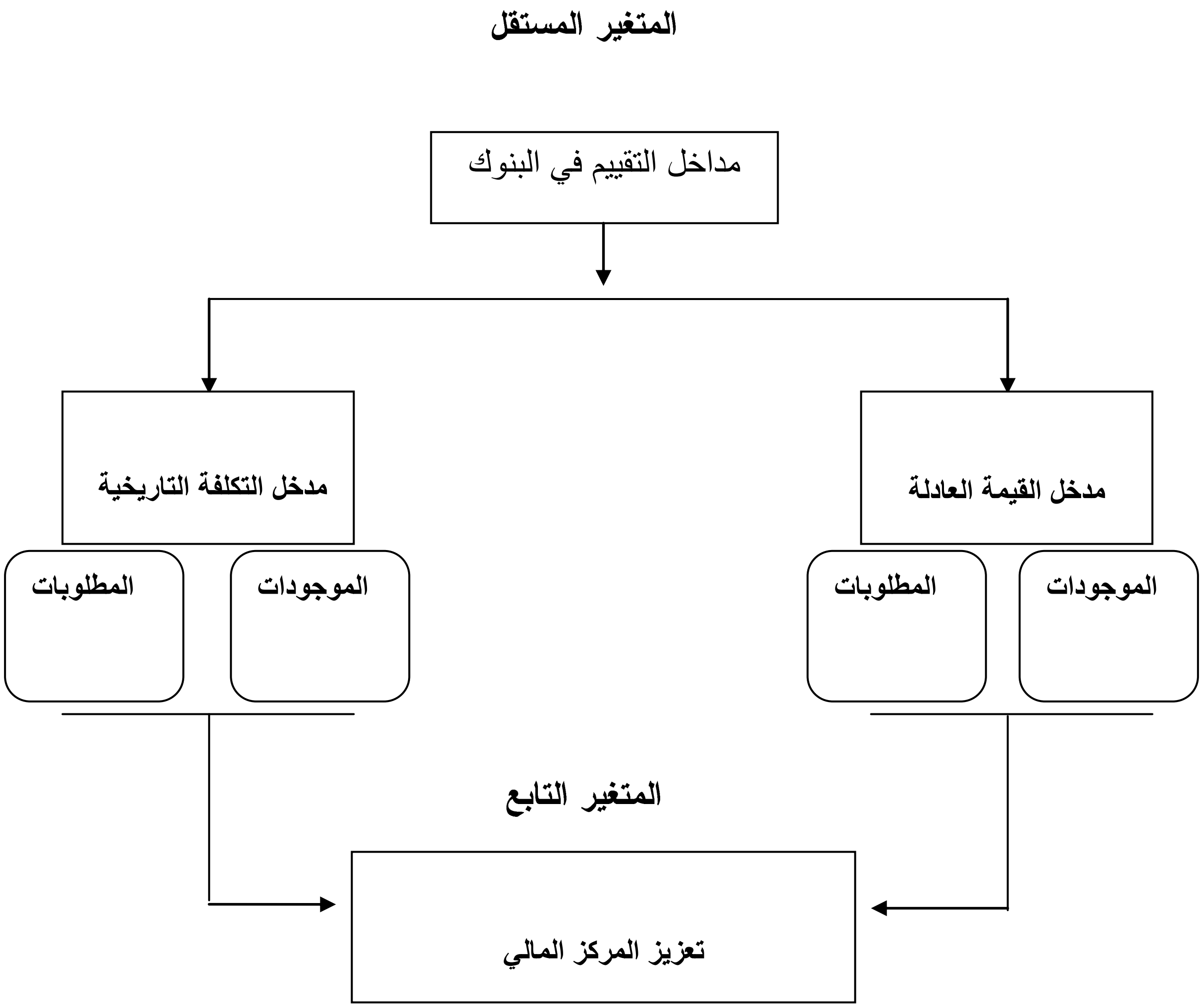
HO1b) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم المطلوبات مـــن قبـــل البنـــوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

HO2) توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظـــر كـــل مـــن المـــدراء والمســـاعدين والمحاسبين فيما يتعلق بأثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

6 . نموذج الدراسة

تقوم الدراسة على النموذج المبين في الشكل رقم (1)

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



7 . الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية.

1. دراسة صالح (2009) بعنوان : "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، وكذلك الى بيان انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لهذه الشركات، وهي دراسة ميدانية تم توزيع استبانة على عينة الدراسة والمكونة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين للشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية لعام 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك المصرية .
2. يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الموثوقية والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية .

3. **دراسة عدس و نور (2006) بعنوان : "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة دراسة ميدانية ".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما اذا كانت ظروف البيئة الاردنية تتوافق أو تتعارض مع تطبيق القيمة العادلة في الشركات الاردنية، وأيضاً تسليط الضوء على مشاكل القياس باستخدام التكلفة التاريخية والوقوف على مفهوم القيمة العادلة، وبيان فيما إذا كان هناك أية غموض حول ذلك، كما هدفت أيضاً إلى محاولة التعرف على الخصائص النوعية التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة والوقوف على مقومات ومعوقات استخدام القيمة السوقية العادلة لدى الشركات الأردنية، وهي دراسة ميدانية قد اعتمدت على أسلوب الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من المحاسبين القانونيين والبالغ عددهم (150) محاسباً وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

1. ان هناك تمسكاً واضحاً من قبل عينة البحث في التكلفة التاريخية على الرغم من أنه يشوبها بعض المشاكل وأن هناك غموضاً كبيراً لدى البيئة الاردنية في مفهوم القيمة السوقية العادلة .
2. أن القيمة السوقية العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي، وأيضاً تقوم بتحقيق خاصيتي الجمع والمقارنة في المعلومات المحاسبية .
3. أن البيئة الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي، ويعزى ذلك إلى عدم مساعدة كل من الظروف الثقافية والتشريعات المحلية في تطبيق هذا المدخل.

3. دراسة مطر والسويطي (2006) بعنوان : "أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلـــة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية" .

هدفت هذه الدراسة التي طبقت على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إلى عرض ملخص لمنهج القيمة العادلة على الاستثمارات في الاوراق المالية والممتلكات العقارية لدى إعداد البيانات المالية وفقا لنصوص معياري المحاسبة الـــدوليين رقـــم (39,40) واظهـــار انعكاسات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس على أسعار أسهم الشـــركات المساهمة العامة الاردنية العاملة في قطاع الخدمات، وأيضاً قامت هذة الدراسة بتقديم شرح موجز لكل من إدراة الأرباح ومنهج القيمة العادلة، وسلبيات إساءة استخدام هذين المفهومين في التطبيق العملي، وهي دراسة ميدانية حيث قام الباحث بعرض جدولاً مقارناً للنتائج الســـنوية لعينـــة مـــن شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان على مدار العامين (2004 2005)، والنتائج المتوقعة لها عام (2006)، للتأكيد على الآثار التي ترتبت على تطبيق المعيارين (39 ,40) بالنسبة لمسألة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن تطبيق منهج محاسبة القيمة العادلة في الاعتراف والقياس يحقق مزايا كبيرة تـــنعكس آثارها على الابلاغ المالي بما يساهم في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاســـبية المعروضة في القوائم المالية، والتي بدورها تحقق خاصية التمثيل الصادق لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي.

2. أن سوء استخدام منهج محاسبة القيمة العادلة له سلبيات كبيرة قد تؤثر علـــى مصـــداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة بالقدر الذي يضر بمصالح مستخدمي هذه البيانـــات فـــي عملية اتخاذ قراراتهم .

4. دراسة الدويري (2006) بعنوان : "مشكلات تحديد قيمة الاصول الثابتة ومقترحات معالجتها في إطار معايير التقارير المالية الدولية الحديثة".

هدفت هذه الدراسة إلى حصر المشكلات المتعلقة بتحديد قيمة الاصول الثابتة في الحالات والمراحل المختلفة، ومحاولة التوصل الى التحديد السليم لقيمة الأصـــول الثابتـــة فـــي الحـــالات والمراحل المختلفة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، خاصة أن هذه المعـــايير قـــد تبنت بصورة أكبر مقاييس القيمة العادلة و التكلفة التاريخية عند إجراء القياس المحاسبي لمعظـــم البنود الظاهرة في القوائم المالية، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتبعت هذه الدراسة منهجية تتمثل في تقسيم أجزاء البحث الى الأجزاء الرئيسية التالية :معالجة مشكلات تحديد قيمة الاصول الثابتة في المرحلة التمهيدية، و معالجة مشكلات تحديد قيمة الأصول الثابتة في مرحلة ما قبل الاســـتحواذ، ومعالجة مشكلات تحديد قيمة الأصول الثابتة في مرحلة الاستحواذ، و معالجة مشـــكلات تحديـــد قيمة الأصول الثابتة في مرحلة الاستخدام، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. تتعدد المشكلات المحاسبية المتعلقة بكيفية التحديد السليم لقيمة الأصول الثابتة والتي بجب أن تلقى المزيد من العناية والاهتمام عند معالجتها لتحديد القيمة السليمة لها.
2. أن معايير التقارير المالية الدولية الحديثة تبنت مقاييس القيمة العادلة بصورة أكبر مـــن مقاييس التكلفة التاريخية، الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر فـــي مفـــاهيم وطـــرق القياس التقليدية للأصول الثابتة لتحديد القيمة السليمة لها حسب متطلبات هذه المعايير .
3. أن المعلومات المالية التي تعكس القيم الحقيقية لبنود أو عناصر الأصول الثابتة تســـاعد كل من المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .

5. دراسة الشرع (2006) بعنوان : "تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي".

هدفت هذه الدراسة في التعرف على تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية (الاسهم والسندات) وانعكاس ذلك على البيانات المالية المعدة من قبل المصارف المعنية، وهل ان هذا التقييم يعزز مصداقية البيانات المنشورة، كما هدفت أيضاً على تسليط الضوء على ماهية القيمة العادلة وأفضليتها على باقي قيم القياس في المصارف محل الدراسة، وأيضاً التنبؤ بالقيم المضللة التي تتضمنها الارقام في القوائم المالية فيما اذا تم التقييم بغير القيمة العادلة مما يؤثر على مصداقية العرض والافصاح، ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية فقد قام الباحث بالجمع مابين أسلوب الدراسة الميدانية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على البنوك عينة الدراسة، و الدراسة العملية من خلال الرجوع الى القوائم المالية للبنوك من أجل اعطاء مؤشرات ذات دلالة على الأفكار التي تضمنها الجانب النظري ،وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. ان التقييم بالقيمة العادلة يأخذ منحنى العرف المحاسبي باعتبار أن هذه القيمة ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية .
2. أن العمليات المصرفية ولاسيما عمليات الاستثمار ذات طبيعة ديناميكية، وهذا بدوره يجعل مبرراً للتقييم بالقيمة العادلة .
3. أن تأثير القيمة العادلة على البيانات المتعلقة بالأدوات المالية قد يعطي صورة أقرب إلى العدالة من وجهة نظر مصرفية .
4. يؤدي استخدام القيمة العادلة في التقييم أسلوبا يتماشى وسياسة الحيطة والحذر، وذلك من أجل إيجاد مخصص مخاطر للتقييم، وبذلك ينعكس هذا التقييم على السياسة المصرفية .

6. دراسة الطرايرة (2005) بعنوان : " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهــوم القيمــة العادلة وأثره في الابلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الاردن".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الافصاح عن القيمــة العادلــة وفقــاً لمعايير المحاسبة الدولية وبناء مؤشرات الافصاح المتعلقة بذلك فيما يتعلق بالبيانات الماليــة للبنوك، والتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة بهذه القواعد، وكما هدفت هــذه الدراســة أيضاً الى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاســبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، وهي دراسة ميدانية قام فيها الباحث بتصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة والمكونة من المستثمر الفرد والمســتثمر المؤسســي والمحللــين الماليين في شركات الوساطة والاستثمار في بورصة عمان، وقد ضــمت الاســتبانة قواعــد الافصاح التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وعددها (75) قاعدة بالاضافة الى افصاحات أخرى مقترحة عددها (11) بنداً، بالاضافة الى اعداد مؤشر لقواعد الافصاح المتعلقة بالقيمــة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وتنطبق على قطاع البنوك وقد توصــلت هــذه الدراسة الى النتائج التالية :

هناك بعض الاختلافات بين متطلبات الافصاح المتعلقة بالقيمة العادلة فــي تعليمــات البنــك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية ، وقد بلغت نسبة الافصاح الفعلي عن قواعــد الافصــاح المتعلقة بالقيمة العادلة في القوائم المالية للبنوك المدرجة في بورصة عمــان لعــامي 2001 و2002 حوالي 73% ، وايضاً وجود تفاوت في نسبة الالتزام بقواعد الافصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بين عينة الدراسة ،و عدم التزام البنوك بالافصاح عن قواعد الافصاح المتعلقة بالقيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية والممتلكات الاســتثمارية ومخــاطر الادوات المالية والبنود المالية الاخرى .

7. دراسة الزعبي (2005) بعنوان: " القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة واهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان ".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية في كونها تمهد الطريق في ضرورة الاستغناء عنها في القياس المحاسبي لعدم موثوقية القياس المحاسبي عند تطبيقها والوقوف على طبيعة مفهوم القيمة السوقية العادلة، وفيما إذا كان هناك أي غموض لدى عينة الدراسة حول ذلك المفهوم، والتعرف على الخصائص التي ممكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية، والوقوف على مقومات ومعوقات القيمة السوقية العادلة لدى الشركات الصناعية الاردنية، وهي دراسة ميدانية اعتمد فيها الباحث على الزيارات الميدانية للشركات الصناعية ومن خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة والمكونة من المحاسبين والمدراء الماليين ومدققي الحسابات ومدراء الاستثمار، وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية

1. أن جميع الفئات المستهدفة في الدراسة ليس لديها رغبة في التحول عن التكلفة التاريخية على الرغم من معرفتهم بالمشاكل التي تعتريها، وكما توصلت الدراسة إلى أن هناك غموضا في فهم مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في البيئة الاردنية.

2. أن هناك اتفاقاً كبيراً من قبل جميع الفئات، بأن منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الموضوعية والملائمة، وأن القيمة السوقية العادلة لاتشكل أهمية كبيرة للفئات المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملائمة من التكلفة التاريخية .

8. دراسة الشرقاوي (2004) بعنوان: "اثر التحول إلى إتباع القيمة السوقية في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك :دراسة عملية على البنوك المصرية المسجلة في سوق الاوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إتباع المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والخاص بالأدوات المالية : الاعتراف والقياس على ربحية البنوك المصرية التي تتبع هذا المعيار ومدى انعكاس تطبيق هذا المعيار على معلومات القوائم المالية المحاسبية، كما هدفت الى تحليل القواعد المحاسبية الخاصة بتبويب وتقسيم الاستثمارات المالية والمتبعة في البنوك المصرية ومدى توافقها مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وأيضاً تحديد تأثير إتباع متطلبات المعيار الدولي رقم (39)، على ربحية البنوك عند التحول لإتباع المعيار لأول مرة وتحليل ممارسات الإدارة فيما يتعلق بتصنيف محافظ الاستثمارات المالية ومعالجة الأرباح الناتجة عن عملية التحويل إلى إتباع القيمة السوقية العادلة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على أسلوب الدراسة الاستكشافية التي تستهدف تحليل ممارسات الإدارة تجاه الأرباح الناتجة عن التحول إلى استخدام القيمة السوقية في تقييم الاستثمارات المالية والاعتراف بفروق التقييم في قائمة الدخل, وقد تم إجراء الدراسة العملية باستخدام البيانات الخاصة بالبنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية بمصر في نهاية عام (2002)، وهو تاريخ التحول إلى تطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (39)، في البنوك المصرية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أنه على الرغم من المزايا النظرية لتطبيق مفهوم القيمة السوقية العادلة على الاستثمارات المالية إلا أن تحليل التأثير العملي لممارسات الإدارة بشان تصنيف محافظ الاستثمارات المالية ومعالجة الأرباح المتحققة نتيجة لتغيير القيمة السوقية يشير إلى إتباع الإدارة إلى

العديد من ممارسات ادارة الارباح Earning management التي تودي إلى تقليل أثر إتباع القيمة السوقية على مصداقية بيانات القوائم المالية .

2. على الرغم من تحقيق فروق تقييم موجبة لمحفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة في جميع البنوك الخاضعة للدراسة إلا أن هذه الفروق قد تم التحكم فيها واحتجازها داخل البنوك عن طريق فروق التقييم السالبة لمحفظة الاستثمارات المتاحة للبيع، ورفع قيمة المخصصات بقيمة تتعدى الفروق الموجبة في محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ،مما يشير إلى إتباع إدارات البنوك لسياسة متحفظة في الاعتراف بالارباح الناتجة عن استخدام القيمة السوقية في تقييم الاستثمارات المالية .

9 . دراسة احمد (2001) بعنوان : "دراسة وتحليل موضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية والانتقادات المعاصرة لها".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة دراسة وتحليل موضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية وأهم مبرراتها ،وبالتالي تقديم الانتقادات التي يمكن أن توجه في الوقت الحاضر إلى موضوعية القياس المحاسبي وفقا لهذا المدخل وباتجاه الارتقاء بالقياس المحاسبي،ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج النظري التحليلي لموضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية.وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. يعتبر القياس المحاسبي وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية الأسلوب الأكثر شيوعاً في الممارسة العملية للمحاسبة بالرغم من كل المشاكل التي أفرزتها الممارسة العملية للمحاسبة وفقا لهذا المدخل وبالتالي توقع حدوث ثورة سريعة في الاساليب المحاسبية توقع غير منظور في

الامد القريب، وخاصة أن البعض يرى أن الأساليب المحاسبية البديلة في القياس المحاسبي تتصف بالحكمة والتقدير الشخصي وتفتح المجال للخداع .

2. أن القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية يحاول عاد' تأخير الاعتراف بأحداث تتعلق بأنشطة الوحدة الاقتصادية إلى أن تتوفر فيها درجة عالية من الموضوعية، وبالتالي سوف يمنع من عرض معلومات ملائمة يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية .

ثانياً : الدراسات الاجنبية :-

1. دراسة (2009) Cairns *et al.* بعنوان :-

"IFRS Fair Value Measurement And Accounting Policy Choice in the United Kingdom and Australia"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من استخدام قياس القيمة العادلة وأثرها على السياسة المحاسبية والاختيار والمقارنة بين البيانات المالية في المملكة المتحدة (بريطانيا) واستراليا، كون ان معايير الابلاغ المالي الدولية هي المعايير المعتمدة، والتعرف إلى أي مدى قياس القيمة العادلة تصاعدت في أعقاب اعتماد المعايير الدولية، ومعرفة هل الاستخدام الالزامي لقياس القيمة العادلة في ظل زيادة القابلية لمقارنة المعايير الدولية فيما بين البلدان مقارنة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، وهل الشركات تطبق القياس باستخدام القيمة العادلة بموجب المعاييرالدولية، وما هو الأثر الناتج عن ذلك. ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمد الباحث الى قياس استخدام القيمة العادلة من قبل مجتمع الدراسة والمكون من (228) شركة مدرجة أسهمها في المملكة المتحدة واستراليا وتزامنا مع وقت اعتماد المعاييرالدولية في الفترة من 1 يناير 2005، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1. زيادة في الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39), فيما يتعلق بقياس الادوات المالية و المشتقات باستخدام محاسبة القيمة العادلة .

2. يوجد توجه كبير من قبل عينة الدراسة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم أصولها.

3. هناك تفاوت مختلف بين الشركات عينة الدراسة فيما يتعلق باستخدام مقياس القيمة العادلة للأصول المالية الأخرى .

زيادة قابلية الشركات للمقارنة عن الأصول الزراعية بموجب معيار المحاسبة رقم (41).

2. دراسة Christensen and Nicolaev (2009)

" Who Uses Fair Value Accounting for non-Financial Asset after IFRS Adoption "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تفضيل الشركات للتكلفة التاريخية و القيمة العادلة والتعرف على مبررات تفضيل كل من التكلفة التاريخية و القيمة العادلة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من شركتين من شركات العقارات، وقد توصلت الدراسة الى التائج التالية :

1. أن القيمة العادلة هي التي تهيمن في الممارسة العملية.، ولا يتم استخدام القيمة العادلة لمحاسبة المنشآت والمعدات، والأصول غير الملموسة.

2. أن أغلبية الشركات تفضل الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية، ولا يوجد لديها رغبة في التحول عنها .

3. أن أغلبية شركات المقاولات تستخدم التكلفة التاريخية، كونها تعتبر من المداخل الاكثر فعالية في خفض التكاليف المرتبطة في عملية القياس .

3 . دراسة (Hassan *et al*. (2008 بعنوان :-

"Determinants of Financial Instruments Disclosure Quality among Listed Firms in Malaysia "

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين نوعية الافصاح عن الأدوات المالية وخصائص المعلومات، وهدفت أيضاً إلى قياس جودة الافصاحات في هذه الشركات عن الادوات المالية، ومعرفة دور حوكمة الشركات في الافصاح عن الادوات المالية، ودراسة سلوك الادراة خلال فترة زمنية في الكشف والافصاح عن الادوات المالية ،كما هدفت أيضاً إلى دراسة خصائص الشركات التي توفر جودة في الافصاح عن الادوات المالية. أجريت هذه الدراسة على الشركات الماليزية المدرجة أسهمها في بورصة ماليزيا، وقد تم اختيار عينة من الشركات المدرجة للفترة(2003،2002،1999,2000).وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. أن الشركات الماليزية تميل إلى الكشف عن مزيد من الشروط والاحكام والسياسات المحاسبية ومكونات مخاطر سعر الفائدة .
2. أن درجة الإفصاح عن الأدوات المالية في الشركات الماليزية منخفضة .
3. أن الشركات الكبيرة تميل إلى الإفصاح عن الأدوات المالية أكثر من الشركات الصغيرة.

4. دراسة (2008)Carpentier *et al*. بعنوان :-

" Does Fair Value Measurement Provide Satisfactory Evidence for Audit? The Case of High Tech Valuation "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول التي لا توجد لها أسواق نشطة وبيان الحلول والاقتراحات المناسبة من أجل تحديد القيمة العادلة للاصول التي لا توجد لها اسواق نشطة. وقد أجريت هذه الدراسة التجريبية على عينة مكونة من 43 رجل أعمال وخبير، وقد

توصلت هذه الدراسة إلى اقتراحات من أجل تحديد القيمة العادلة للاصول التي لا توجد لها أسواق نشطة :

1. اللجوء إلى خبراء خارجيين .

2. وضع وتطويرطرق ومبادئ وتعليمات من قبل الممارسين والجمعيات.

3. الرجوع إلى الأسعار المتداولة في الاسواق النشطة للاصول والخصوم المتماثلة، وقد هدفت هذه الدراسة أيضاً في حال تم اللجوء إلى خبراء من أجل تحديد القيمة العادلة للأصول إلى بيان فيما إذا كان الخبراء وباستخدام المبادئ والتعليمات التوجيهية من أجل تحديد وتقدير القيمة العادلة للأصول التي لا توجد لها أسواق نشطة، هل يقدمون تقييمات دقيقة ومتجانسة . ومن خلال الدراسة التي أجريت على شركة التكنولوجيا العالمية، فقد توصلت هذة الدراسة إلى أنه حتى عندما يعتمد هؤلاء الخبراء على نفس المبادئ التوجيهية لتقييم وتقدير القيمة العادلة ولنفس الاستثمار، فإنه يوجد إختلافات في القيمة العادلة للأصول وأن الوصول إلى تقييمات متسقة ومتشابهة للأصول من قبل هؤلاء الخبراء حالة صعبة للغاية وقد توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أنه لا توجد آلية محددة لضمان الجودة المستمرة والتدريب والرقابة من المختصين في عملية التقييم ومن خلال تحليل الاستبيان تبين أيضاً أن القيم التقديرية التي يقدمها الخبراء للاستثمارات والأصول مختلفة إلى حد كبير.

5 . دراسة Rosa and Bertoni (2005) بعنوان :

"Comprehensive Income Fair Value and Conservatism :Aconceptual Framework for Reporting Financial Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية القيمة العادلة وخاصة في البيئة الاوروبية، وأيضاً وصف الخلفية النظرية للخيارات التي وفرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهما مدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة، لقياس اداء الشركات وتوفير اطار مفاهيمي لهذه المداخل وبيان المشاكل التي تطرأ نتيجة الاعتماد على هذين الخيارين، وقد اجريت هذه الدراسة في اوروبا وبالتحديد في ايطاليا وطبقت على الشركات، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- أن استخدام هذين الخيارين معاً فيهما مظاهر من عدم الانسجام.
- أن معايير التقارير المالية الدولية والتي تعتبر إلزامية لجميع شركات الاتحاد الاوروبي تركز وبشكل كبير على القيمة العادلة كوسيلة لتحسين التمثيل الحقيقي والعادل للوضع المالي في الشركات بالاضافة إلى تقييم الأداء لتلك الشركات .

6 . دراسة Ernia *et al*.(2004) بعنوان :-

"Fair Value Accounting and Financial Stability"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها مناقشة القيمة العادلة في القطاع المصرفي وبيان العيوب المحتمله لمحاسبة القيمة العادلة، والتعرف على دور المعايير المحاسبية في الاتحاد الاوروبي، والكشف عن القيمة العادلة في الحسابات المالية مقارنة مع تحليل البنوك الرئيسية في الاتحاد الاوروبي، وكما هدفت أيضاً إلى التعرف على مدى اتساق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) مع السوق والممارسات المالية والكشف عن القيمة العادلة والتقلبات في أسعار ألاسهم، ولتحقيق هذه الاهداف فقد أجريت هذه الدراسة من قبل فريق من

الخبراءالاقتصاديين والماليين العاملين في البنك المركزي الاوروبي وبالتحديد في عـــام (2004), وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. هناك توجه كبير وزيادة في تطبيق القيمة العادلة في الاتحاد الاوروبي سواء في البنوك او في المؤسسات المالية مما يساعد على ازالة الغموض حول البيانـــات الماليـــة، وبالتـــالي إمكانية الاعتماد عليها بشكل أكبر، وأن تطبيق القيمة العادلة بهذا الشكل الواسع من شأنه أن يزيل القلق حول نقطة الاستقرار المالي مما يوثر علـــى تقلبـــات الـــدخل والـــدورات الاقتصادية.

2. أنه توجد مخاوف من تطبيق محاسبة القيمة العادلة تتمثل في تقلب الميزان المالي للبنوك في الحالات الاستثنائية المفاجئة .

3. ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في تعزيز الاقراض وتقديم حافز للبنوك لتعـــديل محافظهم الاستثمارية، ويساعد في اللجوء إلى التوريق والعمل على توزيع المخاطر على نحو اكثر توازناً في جميع النواحي الاقتصادية .

ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة :

تنفرد الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة في تناولها لأثر تبني مداخل التقييم المتبعة في البنوك على المركز المالي، فمعظم الدراسات السابقة تناولت مدخلاً واحداً من مداخل التقييم المتبعة، ولا يوجد حسب علم الباحث اي دراسة تناولت مداخل التقييم بشكل عام في البنوك الاردنية، وبيان اثرها في تعزيز المركز المالي حيث تقوم هذه الدراسة بالربط بين مداخل التقييم والمركز المالي من خلال الجمع ما بين الدراسة الميدانية والدراسة التطبيقية، و من خلال مقارنة نتائج الدراسة الميدانية بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة لاعطاء صورة واضحة عن أثر هذه المداخل على المركز المالي. وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الشرع (2006) بما يلي :

- أن هذه الدراسة تناولت مداخل التقييم في البنوك الاردنية، وهما مدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة، ولم تقتصر على مدخل القيمة العادلة .
- أن هذه الدراسة أجريت على القوائم المالية للبنوك الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الاعوام 2007،2008،2009 .
- أن هذه الدراسة قامت على جانبين جانب ميداني من خلال الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة، وجانب عملي من خلال الدراسة التطبيقية للقوائم المالية للبنوك الاردنية.

الفصل الثاني

مداخل التقييم وإستخداماتها في البنوك الاردنية

المبحث الاول – مدخل القيمة العادلة واستخداماتها في البنوك.

المبحث الثاني – مدخل التكلفة التاريخية واستخداماتها في البنوك.

المبحث الثالث – المركز المالي في البنوك الاردنية.

الفصل الثاني

مداخل التقييم وإستخداماتها في البنوك الاردنية

تمهيد:

لقد شهد العالم مؤخراً تطورات إقتصادية حدثت نتيجة للثورة الصناعية، وقد نتج عن هذه التطورات اتساع في حجم البنوك، من خلال زيادة موجوداتها ومطلوباتها، واتساع في حجم إستثماراتها المالية، إن التطورات التي حدثت على قطاع البنوك أدت إلى ظهور صعوبات تقف في وجه الادارة فيما يتعلق باستخدام أسلوب التقييم المناسب والملائم .

من هنا أصبحت الحاجة ماسه إلى وجود مداخل تقييم مناسبة، تساعد في تحقيق أهداف البنوك وتساعد في تحديد الاداء والوضع المالي للبنوك، وبما أن البنوك في الاردن تعتمد على مدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية في التقييم، لابد من التعرف على مداخل التقييم المحاسبي المستخدمة في البنوك الاردنية وأثرها على المركز المالي .

وسوف يركز الباحث في هذا الفصل على مداخل التقييم المستخدمة في البنوك الاردنية، وهما مدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية، وسوف يتم التطرق في المبحث الاول على نشأة القيمة العادلة ومفهومها وأهم مزايا وسلبيات التقييم باستخدامها، وأيضاً على طرق تحديدها في المعايير المحاسبية و التعرف على استخدامات القيمة العادلة في البنوك الاردنية. وفي المبحث الثاني سوف يتم التطرق الى التكلفة التاريخية من حيث نشأتها ومفهومها ومزاياها وسلبياتها واستخداماتها في التقييم من قبل البنوك الاردنية، وسوف يتم التطرق في المبحث الاخير الى مفهوم المركز المالي وأهميته وطرق عرضه وفقاً للمعايير المحاسبية وأيضاً الى مؤشرات تدعيم المركز المالي.

المبحث الاول :- مدخل القيمة العادلة وإستخداماتها في البنوك

تمهيد .

اولاً : نشأة القيمة العادلة .

ثانياً : مفهوم القيمة العادلة .

ثالثاً : مزايا وسلبيات التقييم باستخدام القيمة العادلة .

رابعاً : طرق تحديد القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية .

خامساً: استخدامات القيمة العادلة في البنوك الاردنية .

تمهيد:

يعتبر مدخل القيمة العادلة أحد المداخل الحديثة في التقييم لدى كافة القطاعات وبالتحديد قطاع البنوك، حيث أن الموجودات المالية في البنوك تشكل جزءاً هاماً من الاستثمارات لديها، وتأخذ القيمة العادلة مكاناً واسعاً في علم المحاسبة، وذلك من خلال المعايير المحاسبية التي نادت بضرورة تطبيقها في أكثر من معيار، وقد أخذ مدخل القيمة العادلة في الأونة الأخيرة أهمية كبيرة لدى كافة القطاعات ومنها البنوك، نظراً لانعكاساتها على البيانات المالية، وكون أن القيمة العادلة تساهم في جعل القوائم المالية أكثر متانه و ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وأكثر موثوقية .

إن مستخدمي البيانات والمعلومات المالية، يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية، متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة (دهمش ابو زر، 2004)

من هنا جاء الاهتمام بمدخل القيمة العادلة لدى كافة القطاعات وبالتحديد قطاع البنوك وخاصة في الموجودات المالية لديها، وذلك من أجل تغطية الثغرات الموجودة في مداخل التقييم الأخرى، ولكي يتم تقديم بيانات مالية سليمة تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنوك وتساعد في جعل المركز المالي للبنوك أكثر قوة و متانة .

وبما أن البنوك في الاردن تستخدم مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية، باعتبار أن هذا المدخل ملائم لطبيعة عناصر المركز المالي لديها، لذلك لابد من التعرف على أثر مدخل القيمة العادلة في التقييم لدى البنوك الاردنية على المركز المالي .

اولاً- نشأة القيمة العادلة

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت الى نشأة مدخل القيمـــة العادلـــة وتطورها ،وزيادة أهميتها والاعتماد عليها لدى معظم المنشآت، ومن الأسباب أيضاً مدى الضرر الذي يلحقه ارتفاع الأسعار على القوائم المالية و أيضاً التطورات الأقتصادية التي حدثت نتيجـــة للثورة الصناعية وما نتج عنها في اتساع حجم المشروعات وظهور الشركات المساهمة، وأيضـــاً قصور مداخل التقييم الأخرى من تقديم بيانات مالية ذات موثوقية ، الأمر الذي أدى الى إفـــلاس بعض الشركات العالمية وانهيارها، وإن أساس نشأة القيمة العادلة ما هو إلا مسايرة للاتجاهـــات الحديثة والمتطورة في التقييم، وأيضاً من اجل الوقوف على أبرز التحديات التي واجهـــت مهنـــة المحاسبة عند اختيار الأساس المناسب في التقييم، حيث ان الجدل القائم في مهنة المحاسبة يكمـــن في اختيار الطريقة المناسبة في اظهار المعلومات بشكل أفضل وكون ان المحاسبة المالية تســـعى الى تحقيق أهدافها المتمثلة بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات التي تساعد فـــي اتخـــاذ القرارات الاقتصادية المتعددة وبناء على ذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدوليـــة ومجلـــس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الى اصدار وتعديل العديد من المعايير التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، وقد توصلت إلى أن القيمة العادلة هي أكثر المداخل صلة و ملاءمة لـــلأدوات المالية (دهمش،ابوزر،2004) . وقد ساعدت مجموعة من العوامل على نشأة القيمة العادلة وزيادة الاهتمام بها . خوري (2007) ومن أهمها :

1. تطور الأسواق المالية وترابطها .
2. ظهور نظام العولمة وانتشار اقتصاد المعرفة .
3. قصور البيانات المالية عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال .
4. التوسع والتشعب في إستعمال الأدوات المالية .
5. التطورات التكنولوجية المتقدمة .

يرى الباحث أنه مع ازدياد التعامل بالأدوات المالية في البنوك على مختلف أنواعها وتطور الأسواق المالية وقصور مداخل التقييم الأخرى عن إظهار الوضع المالي للمنشآت ،أصبح ظهور القيمة العادلة عنصراً مهماً في التقييم لدى معظم الشركات، وخاصة قطاع البنوك كون أن القيمة العادلة تعكس الوضع الحقيقي للبنوك وتعتبر ملائمة لاتخاذ القرارات .

ثانياً– مفهوم القيمة العادلة

لقد صدرت مجموعة كبيرة من التعريفات للقيمة العادلة من قبل الجهات والهيئات المتعددة منها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (**IAS**)، و مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (**FASB**)، ولقد ورد تعريف القيمة العادلة في أكثر من معيار من المعايير المحاسبية الدولية (**IAS**) منها(**IAS NO .30, IAS NO. 40, IAS NO.22 , IAS NO. 41, IAS NO. 32, IAS NO.38,**) : حيث عرفت على أنها ذلك :"المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الاصل به أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت (الاتحاد الدولي للمحاسبين،**2010**). وأيضاً لقد ورد تعريف للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (**FASB**) في أكثر من معيار: ففي المعيار رقم (**157**) عرفها بأنها السعر الذي يمكن تلقيه لبيع أي من الأصول أو السعر الذي يدفع لنقل مسؤولية ما في عملية مالية منظمة بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس،(**PriceWater House Coopers , 2008**).

من خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث الى أن هناك تشابهاً في تعريف القيمة العادلة في المعايير الدولية والمعايير الامريكية، ولا يوجد فرق بينهم حيث أن كل التعاريف أجمعت على مفهوم واحد للقيمة العادلة من خلال ان القيمة العادلة تتعلق بخصائص معينة تتمثل في أنها تقوم

على أساس وجود عمليات تجارية، و تأخذ الاسعار السوقية بعين الاعتبار، وبالتالي تتفــق مــع التعبير العادل عن المركز المالي .

ثالثاً – مزايا وسلبيات التقييم باستخدام القيمة العادلة .

3–1 مزايا التقييم باستخدام القيمة العادلة

يعتبرمدخل القيمة العادلة الأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، و إن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والاحداث ،يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النســق. (مطر والسويطي، 2006) وان استخدام القيمة العادلة لتقييم الاصول والالتزامات في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم فيها أمراً ضرورياً ،لأن التكلفة التاريخية تفقد الكثير مــن قدرتها في التعبير عن القيمة الفعلية لأصول المنشأة والتزاماتها (صيام ،2006) .

ويضيف دهمش وابو زر(2004) إلى أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الاغراض التجارية من أجل إتخاذ القرارات حول الادوات المالية، وفي تحديد الوضع المالي العام للمنشأة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية .

ويرى مطر والسويطي (2008) إلى أن مدخل القيمة العادلة يتسم بمجموعة كبيرة من المزايا أهمها:

1. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل .
2. يوفر هذا المدخل قياساً أدق للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للمنشأة .
3. يراعي هذا المدخل تغييرات القوة الشرائية لوحدة النقد ويتماشى مع مفهوم المحافظة على رأس المال الحقيقي .

4. تعد النتائج المستخرجة باستخدام مدخل القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية .

5. توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الاعمال والتدفقات النقدية .

ويضيف حماد (2003) أن الهدف طويل المدى لمجلس معايير المحاسبة المالية هو قياس كافة الاصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي بقيمها العادلة وليس بالتكلفة التاريخية وذلك لسببين رئيسين هما:

الاول : القيمة العادلة توفر معلومات أوثق صلة عن الأصول والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية .

الثاني : نموذج القياس المختلط الذي يتم فيه قياس بعض الاصول المالية بالقيمة العادلة بينما يقاس البعض الآخر الى جانب الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مسايرة الادوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر اليوم .

ويرى الباحث أن القيمة العادلة أخذت تمثل الركيزة الاساسية لدى معظم المنشآت في عملية التقييم وان استخدام القيمة العادلة له إيجابيات تتمثل في إظهار الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية بشكل يضمن تحقيق أكبر منفعة ممكنة، و ان الاعتماد على القيمة العادلة سوف يعطي صورة عادلة عن المركزالمالي ويزيد من امكانية الاعتماد على البيانات المالية .

3-2 سلبيات التقييم باستخدام القيمة العادلة

وجهت للقيمة العادلة مجموعة من الانتقادات الموجهة إليها على إفتراض أنها غير ملائمة لاغراض التقييم وإتخاذ القرارات ولا تتسم بالموثوقية .ومن هذه الانتقادات .(مطر والسويطي، 2008)

1. عدم حيادية ودقة التقييم المحاسبي بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية ،لاعتماده جزئياً على أساليب قياس تحكمية .

2. يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية، تؤدي الى زيادة التكلفة عن المنفعة المحققة .

3. يصعب تحديد القيمة العادلة لكثير من موجودات المنشأة ،عندما لا تتوافر أسواق نشطة ومنتظمة، أو لا تتوافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية مما يعيق إجراء المقارنات بينها وبين موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير القيمة العادلة .

4. يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق مدخل القيمة العادلة، فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات الى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب، فتفقدها خاصية التوقيت الملائم .

ويرى الباحث أنه يمكن أن تستخدم الادارة مدخل القيمة العادلة من اجل إدارة الارباح وإعطاء صورة غير حقيقية عن وضع المنشأه من خلال الارباح غير المتحققة، وبالتالي يمكن القول انه يمكن أن تكون القوائم المالية لا تعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة .

رابعاً– طرق تحديد القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية:

هناك طرق مختلفة لتحديد القيمة العادلة وردت في المعايير المحاسبية الدولية والامريكية .

1-4- في معايير المحاسبة الامريكية

لقد حدد المعيار الامريكي FASB رقم (157) ثلاثة منهجيات تقييم مقبولة لتحديد القيمة العادلة وهي كما يلي : (PriceWater House Coopers , 2008).

1. مدخل السوق.

وهي الأسعار والمعلومات الاخرى الناشئة من معاملات السوق التي تنطوي على أصول متماثلة أو قابلة للمقارنة أو تنطوي على المسؤوليات، كالأسعار القابلة للرصد.

2. مدخل الدخل .

و هي أساليب التقييم المستخدمة لتحويل المبالغ المستقبلية (كالتدفقات النقدية أو ألارباح) لتصل الى مبلغ مخفض واحد ،استناداً على القيم المشار إليها في توقعات السوق الحالية

3. مدخل التكلفة .

وهي تكلفة الاستبدال الحالية المعدلة لغاية التقادم. (إحلال التكلفة) ويضيف صالح (2009) الى انه طبقاً للمعيار (157) فان استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسبا في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية في سوق نشط لاصول او التزامات مماثلة . وفي مواقف أخرى فان استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسبا لان نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط كل قدرات وأساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة .

2-4- في معايير المحاسبة الدولية

بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فقد ورد في أكثر من معيار طرق لتحديد القيمة العادلة، ففي معيار المحاسبة الدولي IAS رقم (39) و الذي يختص بالاعتراف والقياس للموجودات والالتزامات المالية، فقد أوضح عدة طرق لتحديد القيمة العادلة وعلى النحو التالي (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010) :

- الاسعار المتداولة في سوق نشط للادوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة

تعتبر الاداة المالية على أنها مسعرة في السوق النشط اذا كانت الاسعار المعلنة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم عن طريق التبادل أو المتاجرة أو الوساطة أو وكالة تنظيمية وكانت تلك الاسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بشكل منظم على أساس تجاري يتم تحديد القيمة العادلة من حيث السعر المتفق عليه بين المشتري الراغب والبائع الراغب في معاملة على أساس تجاري، والهدف من تحديد القيمة العادلة لاداة مالية متداولة في السوق النشط هو الوصول إلى السعر الذي تحصل به المعاملة في نهاية فترة إعداد التقارير في تلك الاداة في السوق النشط الاكثر جدوى الذي تملك المنشأة وسيلة وصول مباشرة له .

ويكون سعر السوق المعلن المناسب للاصل المحتفظ به أو للالتزام الذي سيتم إصداره هو عادة سعر العرض الحالي .

هذا وقد بين المعيار رقم(39) الطرق البديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه وهي:

اذا لم يكن سوق الاداة المالية نشطاً، تقوم المنشأة بتحديد القيمة العادلة باستخدام اسلوب تقييم معين. .وتتضمن أساليب التقييم استخدام أحدث معاملات السوق على اساس تجاري بين الاطراف الراغبة والمطلعة ،اذا توفرت واشارة الى القيمة العادلة الحالية لاداة اخرى تكون مطابقة الى حد كبير، وتحليل التدفق النقدي المخصوم، ونماذج تسعير الخيارات . واذا كان هناك اسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الاداة المالية وتبين ان ذلك الاسلوب يقدم تقديرات موثوقة للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية، تستخدم المنشأة ذلك الاسلوب .

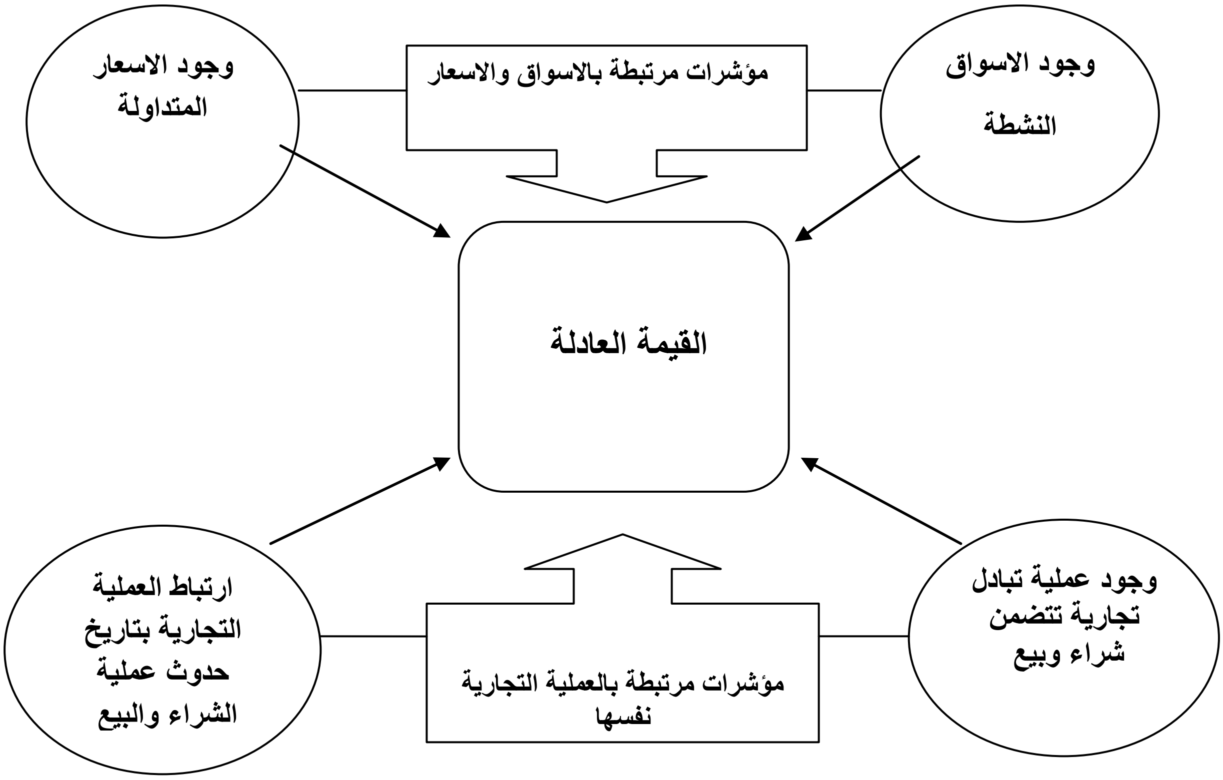
ويوفر المعيار الارشادات الاضافية حول كيفية تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم وأهم هذه الارشادات :-

1. ان الهدف هو تحديد ما كان سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في تبادل على أساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل العادية .
2. يشمل اسلوب التقييم على جميع العوامل التي يدرسها المشاركون في السوق أثناء تحديد السعر وينسجم مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الادوات المالية .
3. تستخدم المنشأة في تطبيق اساليب التقييم، التقديرات والافتراضات التي تنسجم مع المعلومات المتوفرة حول التقديرات والافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تحديد سعر الاداة المالية.
4. ان افضل تقدير للقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي بالاداة المالية غير المسعرة في سوق نشط هو سعر المعاملة ما لم يتم إثبات القيمة العادلة للأداة المالية من خلال المقارنة مع معاملات السوق الحالي الاخرى في نفس الاداة أو تكون مستندة الى اسلوب تقييم معين تشمل متغيراته بيانات من الاسواق التي يمكن مراقبتها فقط .

وفي هذا الخصوص يرى الباحث أنه يمكن تقسيم مؤشرات تحديد وقياس القيمة العادلة الى مؤشرات مرتبطة بالسوق والاسعار ومؤشرات مرتبطة بالعملية التجارية وذلك من خلال الشكل رقم (2) التالي .

شكل رقم (2)

مؤشرات تحديد وقياس القيمة العادلة



من خلال الاطلاع على الشكل رقم (2) أعلاه يلاحظ الباحث أن عملية تحديد وقياس القيمة العادلة تعتمد وبشكل رئيسي على وجود أسعار المتداولة المحددة من خلال سوق تجاري نشط بالاضافة الى وجود عملية تجارية فعلية تتضمن وجود عملية شراء وبيع و بتاريخ معين، ولتحقيق القيمة العادلة يجب ان يكون اطراف العملية التجارية راغبين ومستعدين لقبولها .

- **معيار المحاسبة الدولي رقم (40)**

اما في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) والخاص بالعقارات الاستثمارية، فقد بين ان على المنشأة أن تختار بين القيمة العادلة او التكلفة في التقييم، وبموجب القيمة العادلة يتم قياس العقارات الاستثمارية بعد القياس الاولي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حساب الربح او الخسارة ،أو أن يتم تقييم العقارات باستخدام التكلفة، ويقتضي ذلك قياس العقارات الاستثمارية بعد القياس الاولي بالتكلفة المستهلكة(مطروحاً منها اي خسائر انخفاض قيمة متراكمة)

وقد حدد المعيارالقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وهي السعر الذي بموجبه تبادل الممتلكات بين اطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة .ويحدد المشروع القيمة العادلة بدون اي طرح لتكاليف العملية التي من الممكن ان يتكبدها المشروع في البيع او استبعاد آخر، ويجب ان تعكس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية حالة السوق الحقيقية والظروف كما في نهاية فترة اعداد التقارير(الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010) .

وقد بين معيار المحاسبة رقم (40) ان القيمة العادلة هي محددة بوقت في تاريخ معين، وذلك ان الاسواق واحوال السوق من الممكن ان تتغير وبالتالي فان القيمة المقدرة من الممكن ان تكون غير صحيحة أو غير ملائمة في وقت آخر .

وبموجب معيار المحاسبة رقم (40) يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية باستخدام الارشادات التالية : ان افضل دليل للقيمة العادلة هو عادة ما تحدده الاسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مشابهة في نفس الموقع، وفي غياب وجود اسعار جارية في سوق نشط فانه يتم اللجوء الى المصادر التالية :

1. الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع
2. الأسعار الاخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديلات عليها لتعكس التغييرات في الاحوال الاقتصادية منذ تاريخ العمليات التي حدثت على الاسعار .
3. توقعات التدفقات النقدية المستقبلية معززة بالشروط لأي عقود إيجار قائمة حالياً او عقود أخرى (اينما كان) وبالدليل الخارجي مثل ايجار السوق الحالية لممتلكات مشابهة في نفس المنطقة والحالة، وباستخدام معدلات خصم تعكس تقييم السوق لعدم التأكد في المبالغ والتوقيت لتلك التدفقات النقدية .

ويشير المعيار إلى أنه هناك حالات إستثنائية وهي عندما تصبح الممتلكات القائمة حالياً للمرة الاولى عقارات استثمارية بعد تغير الاستخدام فانه لا يكون بمقدور المشروع تحديد القيمة العادلة لممتلكاته الاستثمارية، ولا يتوفر تقديرات بديلة لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، فينبغي على المشروع قياس عقارات الاستثمار تحت الانشاء بسعر التكلفة حتى تصبح قيمتها العادلة قابلة للتحديد بشكل موثوق او عند اتمام الانشاء (ايهما اسبق) وعند إتمام انشاء تلك العقارات يفترض ان يكون ممكناً قياس القيمة العادلة لتلك العقارات بشكل موثوق .

- **المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 9 IFRS**

يعتبر المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 9 **IFRS** معياراً جديداً يتعامل مع محاسبة الادوات المالية، ان الالتزام الفعلي بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 يبدأ من 1 يناير 2013 مع السماح بالتطبيق المبكر، والمعيار رقم 9 غير متوفر للشركات والمنشآت في الدول الاوروبية والاتحاد الاوروبي الذي لم يؤيد تطبيقه بعد، ويهدف هذا المعيار الى تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأصول المالية من خلال :(الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010)

1. تقليل عدد فئات التصنيف وتوفير مبرر اكثر وضوحاً لقياس الاصول المالية بطريقة معينة تستبدل الفئات المتعددة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39، والتي لكل منها دور محدد يفرض كيفية أو وجوب تصنيف الأصل .

2. تطبيق منهج انخفاض واحد على كافة الاصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة .

3. مواءمة طرق القياس للاصول المالية مع طريقة إدارة المنشاة لاصولها المالية(نموذج الاعمال) وخصائص تدفقاتها النقدية .

- قياس الاصول المالية باستخدام المعيار رقم (9) :

يتم قياس الاصول المالية بالتكلفة المطفأة اذا تم تحقيق الشرطين التاليين :

- أن يكون للأصل المالي سمات القرض الاساسية .
- أن يتم إدارة الاصل المالي على أساس العائد التعاقدي .

ويتم قياس الاصل المالي والذي يلبي كلا الشرطين بالقيمة العادلة .

من وجهة نظر الباحث يمكن توضيح أهم نقاط المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الامريكية فيما يتعلق بتحديد القيمة العادلة واستخدامها كأساس في التقييم المحاسبي من خلال الجدول رقم (1) التالي :-

جدول رقم (1)

معايير المقارنة بين المعاييرالمحاسبية الدولية والمعايير الامريكية في تحديد القيمة العادلة

حدود المقارنة	معايير المحاسبة الدولية IAS	المعايير الامريكية FASB
اسلوب التقييم المتبع	حددت المعايير المحاسبية السوق النشط هو الاساس في قياس وتحديد القيمة العادلة ،ويمكن اللجوء الى اساليب بديلة اخرى في حال لم يكن السوق نشط او لم يكن هناك تداول	حددت المعايير الامريكية ثلاث مداخل ثابتة لقياس القيمة العادلة (التكلفة ،الدخل،السوق)ويمكن استخدام اكثر من مدخل معا للوصول للقيمة العادلة
اصناف الاصول والالتزامات المالية	قسمت الاصول المالية الى مجموعات رئيسية وحددت لكل مجموعة اسلوب وطريقة من اجل تحديد القيمة العادلة لها	يمكن استخدام اي اسلوب لاي اصل او التزام مالي في اغلب الاحيان من اجل تحديد القيمة العادلة لها
مفهوم القيمة العادلة	هناك تشابه كبير بين التعاريف الواردة في المعايير المحاسبية والمعايير الامريكية حيث ان كلاهما اتفق على انه لابد من وجود عملية تبادل تجارية بين الاطراف الراغبة في التعامل.	

ويرى الباحث في هذا الخصوص أن مدخل القيمة العادلة في التقييم يتمتع بالكفاءة والفعالية، وان المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة سواء في المعايير الامريكية أو في المعايير الدولية هي معلومات واسعة الاستخدام وخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموجودات المالية، وتساعد في تحديد الوضع المالي العام للمنشأة.، ويلاحظ الباحث ايضاً أن مدخل القيمة العادلة قد حظي بالاهتمام من قبل كافة الهيئات والمنظمات العالمية من خلال المعايير المحاسبية التي نادت بضرورة تطبيق مدخل القيمة العادلة في التقييم .

خامساً – إستخدامات القيمة العادلة في البنوك الاردنية

من المعروف بأن البنوك في الاردن تقوم باعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وتعتمد على مدخل القيمة العادلة في تقييم عناصر المركز المالي وخاصة الموجودات المالية ،هذا يعني أن مدخل القيمة العادلة يقدم فائدة أكبر لدى قطاع البنوك في تقييم الموجودات المالية، تنعكس آثاره على المركز المالي، ومن ناحية أخرى تمثل الموجودات المالية في البنوك الاردنية أحد الوسائل الأساسية في تحقيق الأرباح من استثماراتها المالية، ولذلك لا بد من تسليط الضوء على مدخل القيمة العادلة من خلال تقييم الموجودات المالية والمطلوبات في البنوك الاردنية لمعرفة أثر ذلك على المركز المالي .

ويرى الشرع (2006) أن الموجودات المالية في البنوك الاردنية من العناصر الهامة من نشاطها المالي لذلك فان عملية التقييم لهذه الموجودات تحظى باهتمام المعنيين في هذه المصارف حيث يترتب على ذلك إظهار نتائج العمل المصرفي بما يتلاءم مع الصورة الاقرب لترجمة الاحداث المالية، وبهذا المعنى تكون القيمة العادلة هي الاقرب لتقييم الموجودات المالية.

أما عن استخدامات القيمة العادلة وأسس معالجتها محاسبياً في البنوك الاردنية فيتم ذلك من خلال مايلي : (**التقرير المالي السنوي للبنوك الاردنية** ،2010)

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

و يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: ويمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي.
- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: ويمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة: ويمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعرالسوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

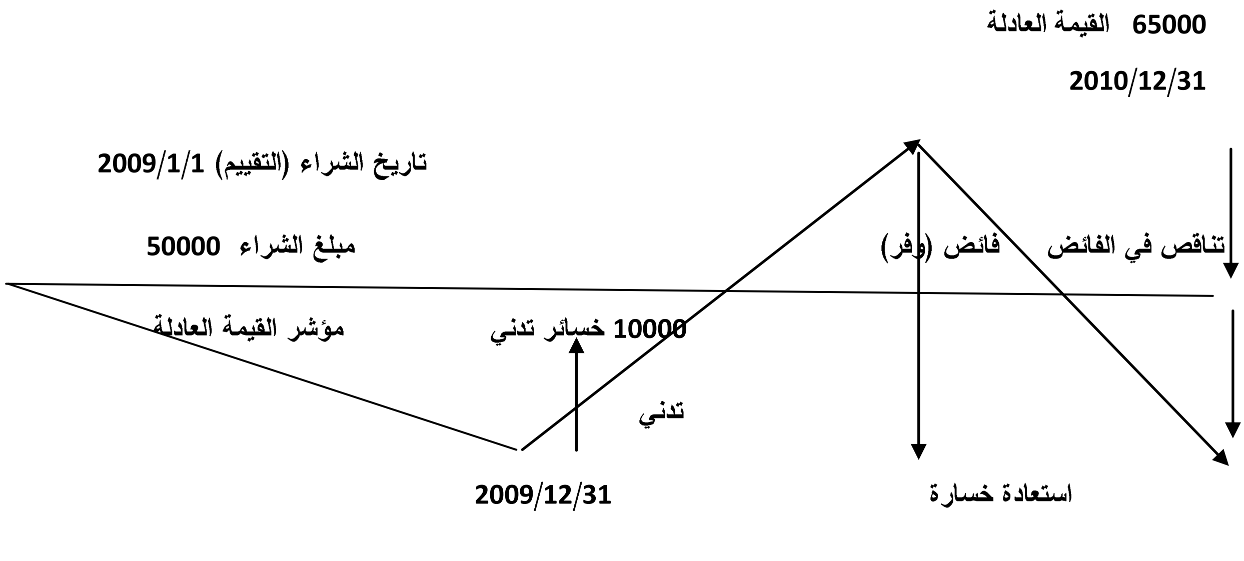
ويتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحد باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .

ويستنتج الباحث مما سبق ان المعالجة المحاسبية للتغير المتراكم لها اهمية كبيرة لدى البنوك، من خلال البنود التي يتضمنها بحيث تنعكس آثارها على المركز المالي من خلال التغير المتراكم .

ويمكن توضيح التدني والوفرات في الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة وأسس معالجتها في البنوك الاردنية من خلال الاستعانة في الشكل رقم (3) وتمثيلها من خلاله .

شكل رقم (3)*

المعالجة المحاسبية للتدني والوفرات للموجودات المالية في البنوك

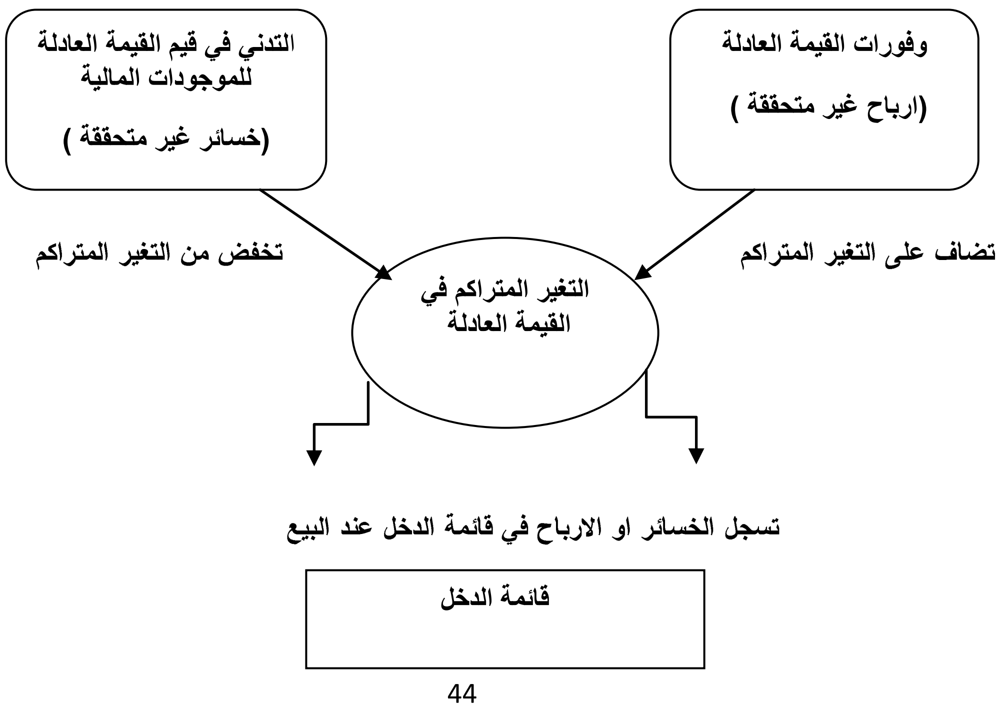


* المصدر:(حسين، 2004)

ويلخص الباحث اثر التدني والوفرات المتحققة جراء التقييم باستخدام مدخل القيمة العادلة على التغير المتراكم وقائمة الدخل كما في الشكل رقم (4)

شكل رقم (4)

اثر التدني والوفرات على التغير المتراكم وقائمة الدخل



وقد بين قانون هيئة الاوراق المالية، الاسس المحاسبية المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والمعالجة المحاسبية للتصرف بفائض اعادة التقييم وكما يلي :

تعليمات الأسس المحاسبية والمعايير واجبة التطبيق المتعلقة بتقدير القيمة العادلة والتصرف بفائض اعادة التقييم لسنة2007 (هيئة الاوراق المالية ،قانون الاوراق المالية 2007)

المادة :(2) على كافة الشركات المصدرة الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية الالتزام بتطبيق

معايير التقارير المالية الدولية عند اعداد قوائمها المالية للسنة المالية المنتهية في2001\12\31

وما يليها مع مراعاة الأسس والإجراءات التالية:

اولاً - يحظر التصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة ويتم الإفصاح عنها واظهارها كأرباح غير متحققة ضمن بند الأرباح المدورة.

ثانيًا - يتم الاعتراف بخسائر إعادة تقدير الموجودات المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في بيان الدخل في حالة انخفاض القيمة السوقية لتلك الموجودات بنسبة 20% فأكثر من كلفة الإستثمار عند الشراء واستمر هذا الانخفاض لمدة تسعة اشهر فأكثر.

ثالثًا - يستثنى من الارباح القابلة للتوزيع على المساهمين عند توزيع الارباح ما يعادل مجموع القيم العادلة السالبة المسجلة لكل إستثمار في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة الخاص بالموجودات المالية المتوفرة للبيع.

من خلال التطبيق العملي للقيمة العادلة في البنوك الاردنية يرى الباحث أن المركز المالي سوف يتأثر وذلك من خلال حدوث عملية بيع فعلياً فيتم استرجاع الخسائر أو الأرباح المتحققة وتقفل في قائمة الدخل مما سوف يتأثر المركز المالي بالارباح في حال تحققها وبالخسائر في حال حدوثها .

المبحث الثاني

مدخل التكلفة التاريخية واستخداماتها في البنوك

تمهيد .

اولاً: نشأة التكلفة التاريخية .

ثانياً : مفهوم التكلفة التاريخية .

ثالثاً : مزايا وسلبيات التكلفة التاريخية .

رابعاً : استخدامات التكلفة التاريخية في البنوك الاردنية .

تمهيد :

يعتبر مدخل التكلفة التاريخية المدخل الرئيسي و الأكثر استخداماً في التقييم من قبل معظم القطاعات عند إعداد قوائمها المالية، وأن أغلبية المنشآت لا زالت تتمسك بمدخل التكلفة التاريخية كأحد المداخل الرئيسية في تقييم عناصر المركز المالي، كون أن هذا المدخل يمتاز بالموضوعية والتقييم السليم لعناصر المركز المالي، وبالرغم من ما أثير من مشكلات لمدخل التكلفة التاريخية في التقييم، نلاحظ أن هناك تمسكاً شديداً من قبل أغلبية القطاعات وبالتحديد قطاع البنوك بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم عناصر المركز المالي، الأمر الذي يؤكد موضوعية وسلامة مدخل التكلفة التاريخية في التقييم.

ولقد وجد معدو ومستخدمو القوائم المالية أن التكلفة التاريخية هي المدخل الأكثر إفادة بصفة عامة لاغراض القياس والتقرير المحاسبي، ونتيجة لذلك فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حاليا تتطلب المحاسبة عن أغلب الاصول والالتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ ،وهو ما يشار إليه عادة بمدخل التكلفة التاريخية (kieso *et al* 2005).

ويعتبر مدخل التكلفة التاريخية من المداخل الاساسية للمحاسبة والذي يشكل عنصراً مهماً من عناصر نظرية المحاسبة .ويتلخص جوهر هذا المدخل على اعتماد الاسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على اساس التكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ الحصول على الاصل الثابت وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في السوق (النقيب ،2004).

ويستنتج الباحث أن لمدخل التكلفة التاريخية دوراً كبيراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية والموضوعية على عناصر المركز المالي كونها تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه، ويرى أن تمسك أغلبية القطاعات بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها ومطلوباتها من شأنه أن يعزز مكانة مدخل التكلفة التاريخية بالنسبة لمداخل التقييم الاخرى المتبعة .

اولاً – نشأة التكلفة التاريخية

إن التكلفة التاريخية تتمثل في النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي، الذي يقوم على إثبات جميع الايرادات والحقوق والمصروفات و الالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المنشأة والمتعاملين معها، وتمثل التكلفة الفعلية الحقيقية، المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية، وهذا يوفر إمكانية التثبت والتحقق من بيانات التكلفة التاريخية، الأمر الذي يوفر درجة عالية من الموضوعية، وإمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية، لاكتسابها درجة الموثوقية البعيدة عن الذاتية و التحيز الشخصي (دهمش وابوزر،2004).

ويعد مدخل التكلفة التاريخية من أهم المداخل التي تحكم اعداد القوائم المالية وهو الاقدم بين هذه المداخل ويتم بموجبه اثبات موجودات والتزامات المنشأة حسب السعر التبادلي الفعلي لها ،والممثل لمقدار النقد او معادلات النقد المدفوع مقابل امتلاك سلعة او الحصول على خدمة معينة لحظة اقتناء الاصل او نشوء الالتزام عند التعاقد والتبادل مع طرف خارجي (مطر والسويطي ،2008).

ويرى النقيب (2004) أن مؤيدي تطبيق هذا المدخل ينطلقون من فرضية الموضوعية ومبدأ التحقق اللذين يدعوان إلى الحصول على الاصل الثابت من اجل الاستخدام وليس المتاجرة، لذا ما يطرأ عليه من ارتفاع في الاسعار يجب ان لا يؤثر على قيمته الفعلية طالما انه لم يشتر من أجل البيع، بل من أجل استعماله في النشاط الاقتصادي .

من خلال ذلك يلاحظ الباحث ان مدخل التكلفة التاريخية يقوم على اساس عمليات تبادلية حقيقية حدثت فعلاً و أن وجود عمليات تبادلية حقيقية يساعد في زيادة الموضوعية والموثوقية ويرتكز هذا المدخل على أساس فرض الاستمرار على أعتبار أن المنشأة سوف تستمر في نشاطها لفترة غير محدودة .

ثانياً – مفهوم التكلفة التاريخية

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية التكلفة التاريخية في المعيار المحاسبي الدولي (38) على انها مبلغ النقد أو معادلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل الآخر المقدم لامتلاك أصل في تاريخ امتلاكه او انتاجه(الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010) .

و عرف kieso *et al.*(2003)، التكلفة التاريخية بانها قيمة النقد او شبه النقد التي تنفق في سبيل الحصول على اصل معين واحضاره للموقع وتهيئته للاستعمال المقصود .

من خلال التعريفين السابقين يستنتج الباحث أن هناك اتفاقاً عاماً على أن التكلفة التاريخية تستند وبشكل مباشر الى الماضي، وذلك من خلال المبالغ و الاسعار الماضية وبتوفر المستندات المؤيدة لذلك ،حيث ان ذلك يعتبر من الأمور الهامة والذي بموجبها تقلل من تأثر العناصر بالاجتهادات و الآراء الشخصية للاشخاص القائمين على إعدادها .

ثالثاً – مزايا و عيوب التقييم باستخدام التكلفة التاريخية .

أثار مدخل التكلفة التاريخية في قياس عناصر القوائم المالية الكثير من النقاش والجدل في الادب المحاسبي والتطبيق العملي خلال العقود الماضية وانقسم المفكرون والمحاسبون بين مؤيد ومعارض لاعتماد هذا المدخل ،وقد ازدادت حدة المعارضة في ظل تطورات حاجات مستخدمي القوائم المالية وما ترتب على ذلك من اهداف لهذه القوائم (الطرايرة،2005). لذا سنتكلم عن مزايا وعيوب التقييم باستخدام مدخل التكلفة التاريخية .

3-1 مزايا التقييم باستخدام التكلفة التاريخية

هناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية .وهذا يعني أنه يجب أن تعد هذه القوائم المالية وفقا للتكلفة الحقيقية للحصول على هذه العناصر ،وتلك القيم التاريخية يسهل التحقق من صحتها ،ذلك لان الأسعار محددة ومعروفة بالكامل، وغير قابلة للجدل أوالتغيير كما أنها واقعية لتوافر المستندات المؤيدة لها ،لهذا فان البيانات المعدة لهذا القياس تكون دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي (kieso *et al* 2005).

وإن أهم ميزات التكلفة التاريخية هي انها تقلل الى الحد الأدنى تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للأشخاص الذين يعدونها (القاضي وحمدان ،2007) .

ويضيف هندريكسن(2005) أن الميزة الرئيسية للتكلفة التاريخية هو انه يمكن افتراضها معبرة عن قيمة الاصل للمنشأة وقت الاقتناء .ولكن يجب ان نلاحظ ان اصطلاح القيمة يستخدم هنا بمعنى آخر أنها تتحدد وفقاً لقوى السوق، أو على الاقل خلال عمليات تجرى فيها المساومة وفقاً لقدرة الطرفين . ولهذا فانها تعبر عن سعر الاصل في السوق عند الاقتناء . أي أن التكلفة تعبر عن القيمة السوقية للمدخلات في وقت اقتنائها .

ويضيف kieso *et al*.(2001) أن هناك اسباباً رئيسية لاستخدام مدخل التكلفة التاريخية وتفضيله على مداخل التقييم الأخرى وهي :-

- أن التكلفة التاريخية تعكس القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء .
- تعبر التكلفة التاريخية عن حدوث عمليات فعلية وليست افتراضية وبالتالي فهي اكثرموثوقية.

- ان المكاسب والخسائر لا يعترف بها الا عند بيع الأصل ولا تثبت بناء على التوقع والتقدير.

ويرى دهمش وابو زر(2004) أنه وبالرغم من ما اثير من إنتقادات وأوجه القصور لمدخل التكلفة التاريخية ،إلا أن هناك من الأسباب الرئيسية والحجج الجوهرية، التي تدعم وجهة نظر المنادين والمؤيدين بعدالة مبدأ التكلفة التاريخية أهمها :

1. أن مدخل التكلفة التاريخية يتلائم مع الاطار الفكري للمحاسبة ،بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما ،لا سيما فرض الموضوعية الذي يتيح امكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر .
2. يتماشى مدخل التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض ان الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطاتها وعملياتها التشغيلية الى أجل غير محدود .
3. يتلاءم مدخل التكلفة التاريخية مع مبدأ تحقق الايرادات، بحيث لا يتم الاعتراف بالايراد الا بعد تحققه فعلاً من خلال عملية تبادل فعلية حدثت مع طرف خارجي .
4. يتلاءم مدخل التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للتعبير عن الكميات والمقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية .
5. أن العمليات والأحداث التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام ،هي اكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من مستندات ثبوتية .

ويرى مطر والسويطي(2008) أن المحاسبة لا زالت تستمر في اعتماد مدخل التكلفة التاريخية ،بحجة موضوعية التقييم المحاسبي ،وقد تعززت مكانته في الاستخدام بصلته الوثيقة بمجموعة المبادئ والفروض المحاسبية الاساسية، اذ يعد ارتباطه بمبدأ الموضوعية في الاثبات المحاسبي معززا لموضوعية البيانات المحاسبية وموثوقيتها. ويتلاءم مع فرض

الاستمرارية في مسائل الاعتراف والقياس بصفته يعزز الثبات، خلافا لبدائل القياس الأخرى التي تتميز بانها شديدة التغير .

ويشير النقيب(2004).ان هناك العديد من المبررات لاستخدام هذا المدخل حسب رأي المؤيدين.

1. تنسجم مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقق الايراد وسياسة الافصاح التام.
2. في حال التخلي عن الاساس التقليدي للقياس المحاسبي يتطلب اللجوء الى إعادة تقدير مستمرة للموارد والاصول .
3. ان اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهها مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع
4. ان الجهات الضريبية في مختلف الدول تلزم الوحدات الاقتصادية باتباع مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي .

ويستنتج الباحث أن لمدخل التكلفة التاريخية دوراً كبيراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عناصر المركز المالي كونها تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه، ويرى أن تمسك أغلبية القطاعات بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها ومطلوباتها من شأنه أن يعزز مكانة مدخل التكلفة التاريخية بالنسبة لمداخل التقييم الاخرى المتبعة.

3-2 سلبيات التقييم باستخدام التكلفة التاريخية

ان تطبيق مدخل التكلفة التاريخية يواجه عدة انتقادات وبخاصة في حال تضخم الأسعار ،حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية، وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشآت ،فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية (kieso *et al* 2005) . ولذلك فقد وجهت الى مدخل التكلفة التاريخية مجموعة من الانتقادات أهمها. دهمش وابوزر(2004).

1. يتجاهل مدخل التكلفة التاريخية جميع التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود،وهذا يعني ان بنود الحسابات الواردة في سجلات المشروع تكون مثبتة بقيم مختلفة وغير متكافئة في قوتها الشرائية رغم ثبات الخاصية العددية لها .

2. ان ربط الاعتراف بقيم الموجودات والمطلوبات بحدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي يسقط كثيراً من الموجودات غير الملموسة مثل الشهرة المكونة ذاتياً، والتي رغم انها من موجودات المنشأة ،الا أنها تحذف من قائمة المركز المالي بسبب عدم حدوث عملية تبادلية مع الغير، وبالتالي فان الميزانية العمومية تبتعد أو تقترب عن تمثيلها للمركز المالي السليم ،بمقدار أهمية وقيمة البنود المحذوفة منها ،تماشياً مع شرط حدوث عملية التبادل الحقيقية.

3. ان تطبيق مدخل التكلفة التاريخية سوف يؤدي الى عدم التجانس في مقابلة الايرادات الممثلة للقيمة الجارية ،مع المصروفات الممثلة لقيم تاريخية مختلفة باختلاف الاوقات والفترات التي استنفذت فيها تلك المصروفات، مما يترتب عليه عدم دقة نتائج المقارنات

وقد بين القاضي وحمدان(2007).أن قائمة المركز المالي المعدة على اساس مدخل التكلفة التاريخية لا تصلح لتقويم ثروة المشروع ،بل انها تتضمن تجميعات أسعار التي حدثت بظروف وأزمنة مختلفة فهي لا تعكس موضوعية علمية ،يمكن إستخدامها لمنفعة انسانية بل إن الاعتماد عليها يؤدي إلى إفلاس المشروع وجعله عاجزاً عن المحافظة على حيازة المقدار نفسه من المخزون السلعي الذي ارتفعت أسعاره ،أو استبدال الالات نفسها التي استهلكت أو مواكبة التطور التكنولوجي .

وقد برر ارسانيوس(2001) وهو من معارضي مدخل التكلفة التاريخية موقفه تجاه التكلفة التاريخية الى الاسباب التالية :

1. أن مدخل التكلفة التاريخية يفشل في قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل فيها المنشأة .
2. أن مدخل التكلفة التاريخية يفشل في توفير المعلومات الكافية عن المخاطرة والعائد والناتج عن عملية الاستثمار .
3. يصعب الاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية كأساس للمحاسبة عن الادوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر ،نظراً لعدم اعترافها بالارباح الناتجة عن تقلبات الاسعار ،سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف ،وتأجيل الاعتراف بهذه الارباح للفترة التي تتحقق فيها فعلاً عند التصرف في هذه الادوات .

ويشير هندريكسن (2005) إلى أن العيب الرئيسي في التكلفة التاريخية أنها لاتستمر في التعبير عن قيمة الخدمات المستقبلية، أو سعر السوق الجاري، اذا تغيرت الظروف الاقتصادية، او الاسعار ،في الفترات اللاحقة .

ويرى النقيب (2004) الى أن التكلفة التاريخية لا تخلو من العيوب وأهم هذه العيوب مايلي :

1. غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق .
2. تؤثر سلفاً على القياس المحاسبي في ظل التضخم .
3. تخلق صعوبة في عملية تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
4. يترتب عليها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما ينجم عنها خلق أرباح وهمية.

5. يتم سداد ضرائب عن أرباح لم تتحقق بسبب انخفاض مصاريف الاهلاك .

6. يتم توزيع أرباح وهمية، مما يؤدي الى :

- انخفاض رأس المال وعدم المحافظة عليه .
- انخفاض حقوق الملكية .

ويلاحظ الباحث أنه وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت الى مدخل التكلفة التاريخية إلا أن الاعتماد على هذا المدخل في التقييم يوفر الخصائص النوعية للقوائم المالية والتي من شأنها سوف يزيد من امكانية الاعتماد عليها ،بحيث أن الاعتماد على البيانات التاريخية في التقييم يعتبر أكثر موثوقية فيما لو تم الاعتماد على الاسعار الجارية أو البيعية كون أنها عرض للتضليل لعدم المقدرة على تحديد قيمة هذا الاصل بدون أن يتم بيعه فعلياً.

رابعاً – استخدامات التكلفة التاريخية في البنوك الاردنية .

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) فإنه يحق للمنشأة أن تختار بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل من بنود الاصول الثابتة، وتعكس قيمة إعادة التقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجمع الاهلاك اللاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الهبوط في القيمة على أن يتم اعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية .

وقد حدد المعيار أن القيمة العادلة لبنود الاصول الثابتة تعبر عن القيمة السوقية والتي تقدر عادة بمعرفة الخبراء المختصين في التقييم والتثمين، وفي حال عدم وجود دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداوله الا كجزء من نشاط مستمر، يتم اعادة التقييم على اساس ألعائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الاهلاك .(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010).

وقد بين حسين واخرون، (2003) انه يتم تقييم الاصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية لهذه الاصول، ويقصد بالتكلفة التاريخية للأصل الثابت هي كل المبالغ المدفوعة في سبيل شراء أو بناء الاصل وجعله صالحاً للاستخدام في الغرض المخصص له ،وتعتبر التكلفة التاريخية للأصل هي أفضل وأعدل مقياس لقيمة الأصل وقت الحصول عليه .

وقد أشار kieso *et al.* (2005) إلى أن التكلفة التاريخية هي الأساس المعتمد في تقييم الأصول الثابتة . وتقاس التكلفة التاريخية بالنقدية أو معادل النقدية للحصول على الاصل وتجهيزه والحالة اللازمة للاستخدام المقصود منه، حيث يعد سعر الشراء وتكاليف النقل وتكاليف التركيب جزءاً من تكلفة الاصل، حيث توزع هذه التكاليف على الفترات المستقبلة عن طريق الاهلاك ويلزم إضافة أية تكاليف متعلقة بالاصل، وتتحملها الشركة بعد اقتنائه مثل الاضافات والتحسينات أو عمليات الاحلال .

اما بالنسبة لاستخدامات مدخل التكلفة التاريخية في البنوك الاردنية فيتم ذلك من خلال ما يلي: (التقارير المالية السنوية البنوك الاردنية ،2010) .

اولاً: الممتلكات والمعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدن في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الاراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

مباني2%

معدات وأجهزة وأثاث وتركيبات 9% – 15 %

وسائط نقل% 20

أجهزة الحاسب الآلي 12% – 20 %

أما عن المعالجة المحاسبية للمتلكات والمعدات في البنوك الاردنية فيتم ذلك من خلال مايلي :

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا تعود أية منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها .

ثانياً: أسهم الخزينة :

تظهر أسهم الخزينة بالتكلفة، ولا تتمتع هذه الاسهم بأي حق في الارباح الموزعة على المساهمين، وليس لها الحق في المشاركة أو التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للبنك.و لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة خصم اصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة اصدار أسهم خزينة.

يرى الباحث انه بالرغم من ما أثير من انتقادات وجدل حول مدخل التكلفة التاريخية إلا أن مجال استخدام التكلفة التاريخية في البنوك الاردنية واسع بالنسبة للموجودات الثابتة، حيث يعتبر المدخل الاكثر شيوعاً والملائم لتقييم أصول البنوك .

المبحث الثالث

المركز المالي في البنوك الاردنية

تمهيد .

اولاً : مفهوم قائمة المركز المالي .

ثانياً : أهمية ومزايا قائمة المركز المالي.

ثالثاً : مؤشرات تدعيم المركز المالي .

رابعاً : عرض قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة.

المبحث الثالث

المركز المالي في البنوك الاردنية

تمهيد:

تحظى قائمة المركز المالي بأهمية كبيرة في علم المحاسبة، وذلك نظراً لأهمية العناصر والبنود التي تتضمنها والتي يجب أن تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات، وتعتبر أيضاً من أهم مخرجات النظام المحاسبي في البنوك وذلك من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات تساعد في إتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد أصبحت قائمة المركز المالي محور اهتمام المحاسبين من خلال طبيعة البيانات المالية التي تتضمنها، لذلك فإن إعداد تلك القائمة يحظى بأهمية كبيرة لإختلاف النتائج وذلك باختلاف الأسس المتبعة في إعدادها مما قد يؤثر على الأرقام الواردة فيها، لذلك لا بد من إعداد قائمة المركز المالي بشكل سليم لكي تعبر بصدق عن الوضع المالي .

من ناحية أخرى فان قائمة المركز المالي تتمتع بأهمية كبيرة بين القوائم المالية الأخرى، ويظهر ذلك من خلال المعايير المحاسبية التي بينت أسس إعداد و عرض قائمة المركز المالي من أجل تحقيق الاهداف التي وجدت من أجلها .

من هنا جاء الاهتمام بقائمة المركز المالي من قبل كافة القطاعات من حيث إعدادها وتبويبها وفق منهجية تتفق مع المعاييرالمحاسبية المتعلقة بإعدادها وإختيار المدخل المناسب لتقييم العناصر التي تتضمنها قائمة المركز المالي، ولتوضيح ذلك سوف يقوم الباحث في هذا المبحث بالتطرق الى مفهوم قائمة المركز المالي و أهميتها و إلى مؤشرات تدعيم المركز المالي و إلى أسس إعداد وعرض قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

اولاً – مفهوم قائمة المركز المالي

إذا أردنا أن نستعرض مفهوم قائمة المركز المالي نجد أن كافة المفاهيم متشابهة ولا تختلف عن بعضها البعض ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي :

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المركز المالي بأنه بيان يشمل الاصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين (الاتحاد الدولي للمحاسبين ،2010).

وقد عرف الحيالي (2007) المركز المالي على أنه قائمة أو كشف تضم في إحدى جوانبها مصادر التمويل وفي الجانب الثاني إستخدامات هذه المصادر ويسمى الجانب الاخير بالاصول أو الموجودات والاول بالمطلوبات وحقوق الملكية .

من خلال التعريفين السابقين يتفق الباحث على أن قائمة المركز المالي ما هي الا ملخص لنتائج أعمال المنشأة في التاريخ الذي اعدت فيه فهي تعتبر الوسيلة التي بموجبها يتم بيان تصور عن أداء المنشأه والوضع المالي في تاريخ معين .

ثانياً – أهمية ومزايا قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي واحدة من أهم القوائم المالية لدى كافة القطاعات وبالتحديد قطاع البنوك وذلك لأهمية البنود التي تتضمنها هذه القائمة، حيث تساعد هذه القائمة متخذي القرارات من الوقوف على كافة المخاطر المتعلقة بالعناصر التي تتضمنها من حيث تقديم معلومات مفيدة تساعد في إتخاذ القرارات الاقتصادية

وتكمن أهمية قائمة المركز المالي في البنوك من خلال المساعدة في تقييم أداء البنـــك ومركـــزه المالي، وتساعد قائمة المركز المالي على توفير معلومات تساعد على تفهـــم الســـمات الخاصـــة بالعمليات التي يزاولها البنك بصورة أفضل (الناغى ،2007).

وتعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كمـــا أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات تجاه الدائنين (لايقة،2007).

ويضيف الجعارات (2007) أن قائمة المركز المالي تعتبر من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية :

1. بيان المركز المالي للمنشأه في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات .
2. تقييم مدى قدرة الادراة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعـــرف اتجاه نمو الشركة من ناحية اجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها .
3. معرفة سياسة الشركة تجاه استثماراتها المالية .
4. بيان مدى التزام المنشأه بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية

ويرى الباحث أن قائمة المركز المالي تعتبر واحدة من أهم القوائم المالية لدى كافـــة القطاعـــات، حيث تتركز أهميتها بالدرجة الاولى في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمار في أصـــول المنشأة والمصادر اللازمة لتمويل هذا الاستثمار بالاضافة الى التغييرات التي تطرأ علـــى هـــذه الاستثمارات كون أن هذه الاستثمارات تؤثر على المركز المالي .

ثالثاً – مؤشرات تدعيم المركز المالي

تحتل قائمة المركز المالي أهمية كبيرة لدى كافة القطاعات نظراً لاهمية المعلومات التي توفرها عن مدى متانة وقوة المركز المالي، وتعتمد قوة ومتانة المركز المالي على معلومات و مؤشرات تساعد في تدعيمه وتعزيزه .

ويشير ابو نصاروحميدات (2010) الى ان قائمة المركز المالي تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتتمثل بما يلي :

1. **السيولة**

وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة قادرة على تسديد التزاماتها.

2. **القدرة على سداد الديون طويلة الاجل**

تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأه على سداد ديونها طويلة الاجل عند الاستحقاق .

3. **المرونة المالية**

تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة .

4. تقدم قائمة المركز المالي تصوراً عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصوراً عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الاصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية .

ويرى الباحث في هذا الخصوص أنه على البنوك الاردنية ضرورة مراعاة المؤشرات السابقة عند اعداد قائمة المركز المالي بحيث يمكن أن تساعد هذه المؤشرات في جعل المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي ذات قيمة وتعبر بصدق عن الوضع المالي .

رابعاً – عرض قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

من أجل أن تؤدي قائمة المركز المالي الغرض التي وجدت من أجله وهو تصوير المركز المالي بصورة صحيحة وعادلة في تاريخ معين، لابد من إعدادها وتبويبها بشكل يساعد على تحقيق ذلك الهدف ،لذلك سوف يتم بيان بعض الآراء حول عرض قائمة المركز المالي ،و توضيح أسس إعداد وعرض قائمة المركز المالي وفقاً للمعاير المحاسبية .

كما بينت لايقه (2007) أنه يجب على البنك أن يقدم ميزانية عمومية (مركز مالي) تجمع الأصول والالتزامات، وأن الاسلوب الاكثر فائدة لتصنيف أصول والتزامات البنك هو تجميعها حسب طبيعتها ثم إدراجها بالترتيب النسبي لسيولتها، وهذا يمكن أن يمثل استحقاقها بشكل عام ولا تعرض البنود الجارية أو غير الجارية بشكل منفصل لأن أغلبية أصول والتزامات البنك يمكن تحققها في المستقبل القريب .

ويرى زيود واخرون،(2006) أنه يتم ترتيب المركز المالي للبنوك على شكل قائمة تبين الموجودات تليها المطلوبات، ومن ثم حقوق المساهمين ويتم تصنيف الأصول والمطلوبات في قائمة المركز المالي تبعاً لطبيعتها والترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها ،وتتضمن قائمة المركز المالي بالاضافة الى أرقام السنة الحالية أرقام السنة السابقة لأغراض المقارنة .

و بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فان قائمة المركز المالي تظهر الاصول والالتزامات وحقوق الملكية للمنشأة بتاريخ معين، حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عند عرض الاصول والالتزامات تصنيفها الى متداولة وغير متداولة وكما يلي: (ابونصار وحميدات، 2010).

أولاً : الأصول المتداولة

تصنف الأصول على انها متداولة عندما يحتفظ بالاصل لغايات تحصيله أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية ،أو عندما تكون الغاية الاساسية من احتفاظ المنشأة بالاصل لغايات المتاجرة به خلال فترة قصيرة من الامثلة على ذلك:

- النقدية
- الاستثمارات للمتاجرة
- الذمم المدينة
- المصاريف المدفوعة مقدماً

ثانياً : الأصول غير المتداولة

وهي الأصول التي لا تعتبر أصولاً متداولة، وهي غير معدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، ويتم اقتناؤها لتسيير أعمال المنشأة وللاستفادة من طاقتها الانتاجية . ومن الامثلة على هذه الاصول:

- الممتلكات والمعدات
- الأصول غير الملموسة
- الاستثمارات المالية طويلة الأجل
- الممتلكات الاستثمارية

ثالثاً: الالتزامات المتداولة

تصنف الالتزامات على أنها متداولة عندما يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة أو يستحق السداد خلال فترة 12 شهر من تاريخ المركز المالي وتشمل :

- الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات خلال الدورة التشغيلية للمنشأة مثل (الحسابات الدائنة وأوراق الدفع قصيرة الأجل والضرائب المستحقة)

رابعاً: الالتزامات غير المتداولة

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها أو تسييلها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة أو التي تستحق خلال فترة اكثر من 12 شهراً وتشمل :

- الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للمنشأة مثل إصدار السندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل

خامساً: حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول للمنشأة وتبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل :

- رأس المال و الأرباح المحتجزة و الاحتياطي الاجباري و أسهم الخزينة .

يلاحظ الباحث أن تصنيف بنود المركز المالي لقي اهتماماً كبيراً لدى كافة المنظمات وذلك من خلال المعايير المحاسبية التي أكدت على ذلك، وهذا يدل على الفائدة الكبيرة التي تقدمها قائمة المركز المالي ولما لها من اعتبارات لدى كافة الجهات.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

المبحث الاول : الدراسة الميدانية .

1. منهجية الدراسة

2. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية ونتائجها.

المبحث الثالث : مقارنة نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات.

المبحث الاول الدراسة الميدانية

أولاً : منهجية الدراسة

1. مصادر جمع بيانات الدراسة .
2. مجتمع الدراسة، وعينتها .
3. أداة الدراسة .
4. اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها .
5. الأساليب الاحصائية المستخدمة .

الدراسة الميدانية

أولاً- منهجية الدراسة

1. مصادر جمع بيانات الدراسة :

إعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين:

أ. مصادر ثانوية : وتتلخص في مراجعة الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالتقييم والقياس المحاسبي في البنوك والمتعلق بمدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية، والاطلاع على المعايير المحاسبية ذات الصلة، وإجراء مراجعة شاملة للكتب والدراسات السابقة والابحاث والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والرجوع إلى القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة خلال 2009,2008,2007 للتعرف على الواقع العملي لمداخل التقييم في البنوك الاردنية، ومن ثم بيان أثرتبني هذه المداخل من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

ب. مصادر أولية : وتتلخص في ما يلي:

1. تصميم استبانة موجهة إلى المدراء الماليين ومساعدي المدراء الماليين والمحاسبين العاملين في الدوائر المالية في البنوك الاردنية، وذلك بهدف معرفة أثر تبني مداخل التقييم في تعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية .
2. إجراء دراسة تطبيقية لتعزيز الدراسة الميدانية وذلك بالرجوع الى القوائم المالية للبنوك الاردنية عينة الدراسة التطبيقية وتجميع كافة المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية، وإجراء مقابلات شخصية مع المدراء الماليين لعدد من البنوك في الاردن، بهدف التعرف على الواقع العملي واعطاء مؤشرات ذات دلاله لتطبيق القيمة العادلة في البنوك الاردنية.

2. مجتمع الدراسة وعينتها :

تم تطبيق الدراسة الميدانية على جميع البنوك العاملة في الاردن خلال عام 2010/2009 حيث كان عدد البنوك التي أجريت عليها هذه الدراسة الميدانية (25) بنكاً، و تم اختيار عينة الدراسة من المدراء الماليين ومساعدي المدراء الماليين والمحاسبين العاملين في الدوائر المالية للبنوك كون لهم معرفة علمية وعملية بمداخل التقييم، حيث قدر عدد المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين بحوالي 100 مدير ومساعد ومحاسب، حيث تم توزيع (100) استبانة على عينة الدراسة ، و تم استرداد (76) استبانة منها، وعليه فان نسبة الاسترداد بلغت (76%).

جدول (2)
خصائص عينة الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	**ذكر**	**58**	**76.3**
	انثى	**18**	**23.7**
المركز الوظيفي	**مدير الدائرة المالية**	**21**	**27.6**
	مساعد مدير الدائرة المالية	**22**	**28.9**
	محاسب	**33**	**39.5**
العمر	**أقل من 25 سنة**	**1**	**1.3**
	من 25 وأقل من 35 سنة	**28**	**36.8**
	من 35 وأقل من 45 سنة	**43**	**56.6**
	من 45 سنة فأكثر	**4**	**5.3**
المؤهل العلمي	**دبلوم**	**1**	**1.3**
	بكالوريوس	**61**	**80.3**
	ماجستير	**14**	**18.4**
التخصص	**محاسبة**	**55**	**72.4**
	علوم مالية ومصرفية	**14**	**18.4**
	إدارة أعمال	**4**	**5.3**
	اقتصاد	**3**	**3.9**
سنوات الخبرة	**اقل من 5 سنوات**	**7**	**9.2**
	من 5 واقل من 10 سنوات	**9**	**11.8**
	من 10 واقل من 20 سنة	**52**	**68.4**
	من 20 سنة فأكثر	**8**	**10.5**
	Total	**76**	**100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (2) بأن الفئة العمرية الاكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة العمرية من 35 سنة وأقل من 45 سنة وبنسبة مئوية 56.6% تليها الفئة العمرية من25 سنة وأقل من 35 سنة وبنسبة مئوية 36.8%. وبالتالي يمكن القول أن الفئة السائدة في عينة الدراسة هي من شابة الى متوسطة العمر،و يمكن القول أن هذه التركيبة العمرية لعينة الدراسة يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على إجابات الاستبانة .

كما ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن المستوى التعليمي لعينة الدراسة، كان أغلبهم ممن يحملون درجة البكالوريوس و بنسبة مئوية 80.3% ويلاحظ أن نسبة حملة درجة الماجستير كانت 18.4%، وبالتالي فإن النسبتين السابقتين تشير، إلى أن افراد عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا، والقادرة على إجابة أسئلة الاستبانة بالشكل المطلوب .

ويظهر الجدول رقم (2) بأن غالبية افراد العينة ممن يحملون شهادة تخصص المحاسبة و بنسبة مئوية مقدارها (72.4%)، ثم يأتي تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة مئوية مقدارها 18.4% وأن هاتين النسبتين تشكلان جزءاً كبيراً من العينة وهو أمر مهم عند الاجابة على أسئلة الاستبانة، وذلك لأن موضوع الدراسة يستلزم ان يكون المجيب ممن لديه قاعدة معلومات محاسبية متعلقة بالتقييم المحاسبي مما سينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة .

وكذلك يبين الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرة المرتفعة وذلك من خلال تركز سنوات الخبرة للفئة التي تقع بين 10وأقل من 20 سنة، بنسبة مئوية مقدارها 68.4% وبالتالي يمكن القول أن معظم أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة .

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أيضاً نتائج الدراسة المتعلقة بالمركز الوظيفي لدى عينة الدراسة، فقد تم تقسيم المراكز الوظيفية الى مدير دائرة مالية ومساعد مدير الدائرة المالية ومحاسب. وذلك حسب التصنيف المتبع في الدوائر المالية في البنوك الاردنية، ويلاحظ أن النسب المئوية متقاربة بين الفئات الثلاث حيث بلغت أعلى نسبة 39.5.% وهم المحاسبون، ونسبة 28.9 % لمساعد مدير الدائرة المالية، ونسبة 27.6% لمدير الدائرة المالية مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة عملية جيدة، مما سينعكس ايجابياً على نتائج الدراسة . من خلال توافر المعرفة الكافية لدى المجيبين فيما يتعلق بمفاهيم القياس والتقييم المحاسبي ومفاهيم القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وتأثيرها على المركز المالي.

3. أداة الدراسة :

اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة، (الملحق رقم (1) والذي يبين الة جمع بيانات الدراسة) والتي تم تصميمها لتحقيق أهداف الدراسة وتكونت الاستبانة مما يلي :

1- خطاب موجه إلى أفراد مجتمع الدراسة يوضح فيه الباحث هدف الدراسة ونطاقها .

2- القسم الأول : لغرض التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وقد شملت ، المركز الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة .

القسم الثاني : يهدف إلى معرفة أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية لتعزيز المركز المالي، حيث تم تخصيص مجالين وهما :

المجال الاول : هل تؤثر المداخل المتبعة في تقييم الموجودات في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي ؟

المجال الثاني : هل تؤثر المداخل المتبعة في تقييم المطلوبات في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي ؟

حيث تم تقسيم الاسئلة في كل مجال على جزئين لكل من مدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية .

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (LIKERT SCALE)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتحويلها الى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائياً وفقاً لما يلي وكما يظهرالجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

مستوى الموافقة ودرجتها لمقياس ليكرت الخماسي

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
كبيره جداً .	**5**	**%100**
كبيرة .	**4**	**%80**
متوسطة .	**3**	**%60**
قليلة .	**2**	**%40**
معدومة .	**1**	**%20**

4. اختبار صدق أداة الدراسة، وثباتها :

تم التأكد من صدق محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة قبل صياغتها النهائية للتأكد من مدى ملاءمتها لقياس أهدافها من خلال تحكيم الاستبانة وعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (9) أكاديمين من جامعة جدارا وجامعة اليرموك وجامعة ال البيت، وعلى مدراء ماليين عددهم (2) وعلى موظف في دائرة الرقابة المالية على المصارف لدى البنك

المركزي، كون لهم خبرة عملية بأسئلة الاستبانة (انظر الملحق رقم (2))، حيث تم الحصول على مجموعة من الملاحظات والمقترحات حول بعض الاسئلة وقد أخذت بعين الاعتبار عند إعداد الاستبانة بالصيغة النهائية .

وقد تم اختبار ثبات أداة الدراسة إحصائيا من خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الاتساق الداخلي حسب معامل كرونباخ الفا، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (0.89) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60%)،حيث غدت هذه النسبة مناسبة لغايات هذه الدراسة وبمدى إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبانة وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، أي أنه كلما كان المعامل قريباً من الواحد الصحيح كان ذلك أفضل، ويعد المعامل ضعيفاً إذا كان المعامل أقل من (60%)، ومقبولا بين (60% – 70%) وجيداً بين (70%– 80%)، وممتازاً إذا كان أكثر من (80%) ويوضح الجدول رقم (4) معامل الثبات لكل مجال من المجالات وللأداة ككل (2003) , Sekaran .

جدول (4)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا للمجالات وللأداة ككل

المجالات	الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	0.85	14
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	0.76	10
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	0.75	8
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	0.77	6
الاداة ككل	0.89	38

5. الاساليب الاحصائية المستخدمة :

اعتمد الباحث علـــى برنـــامج الحــزم الاحصـــائية (**Statistical Package for Social Sciences (SPSS)**,لاختبارالفرضيات وتحليل البيانات باستخدام الأدوات الاحصائية المتعارف عليها وهي كما يلي

- المتوسطات الحسابية (**Arithmetic mean**): ويستخدم لقياس متوسط الاجابات عن أسئلة الدراسة.
- أساليب الإحصاء الوصفي : وذلك من أجل عرض نتائج الدراسة ووصف الاجابات التي نتجت عن أسئلة استبانة الدراسة .
- الانحراف المعياري (**Standard Deviation**): يستخدم من أجل معرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي .
- اختبار ثبات الدراسة ومصداقيتها(**Cronbach Alpha**): ويستخدم مـــن أجـــل قيـــاس الثبات الداخلي لأسئلة الاستبيان.
- اختبار (**One Sample T.test**): ويستخدم من أجل اختبار الفرضـــيات، وقـــد تـــم استخدام الوسط الفرضي (3) معيار القبول، وهو الفئة الوســـطى مـــن تـــدريج ليكـــرت الخماسي المعتمد في أداة الدراسة بهدف التحقق من صحة الفرضيات .
- اختبار التباين الأحادي (**One Way ANOVA**): ويستخدم لاختبار الفحص الجـــوهري والمقارنة لمجموعة الدراسة.

ثانياً: تحليل نتائج الدراسة، واختبار الفرضيات

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

في هذا القسم من التحليل تم فحص أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي، ولتحقيق هذه الغاية فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل الإجابات على الأسئلة من 1−38 المتمثلة في القسم الثاني من الاستبانة، حيث تم إعطاء الإجابات أوزاناً لتتناسب مع المدى الفعلي لتطبيق كل جانب من الجوانب، وتراوحت قيمة هذه الاوزان من 1−5 كما سبق الإشارة إلى ذلك .

الفرضيات :

الفرضية الرئيسية الاولى :HO1) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في التقييم من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي.

للتحقق من صحة هذ الفرضية لا بد أولاً من اختبار الفرضيات الفرعية الاولى والثانية، من وجهة نظر عينة الدراسة .

الفرضية الفرعية الاولى : HO1a) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم الموجودات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

تم تقسيم اسئلة الفرضية الفرعية الاولى الى جزئين وهما الجزء الاول والمتعلق بمدخل القيمة العادلة والجزء الثاني والمتعلق بمدخل التكلفة التاريخية.

أولاً : مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية .

تم اختبار الجزء الاول من الفرضية الفرعية الاولى والمتعلق بمدخل القيمة العادلة من وجهة نظر المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية للبنوك عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد

على الأسئلة من (1– 14) من أسئلة المجال الاول في القسم الثاني من اسئلة إستبانة الدارسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لفقرات أثر تبني مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات في تعزيز المركز المالي، وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (5)

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية لتعزيز المركز المالي

الرتبة	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	تلتزم البنوك الاردنية بتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة	4.86	.35
2	2	يساهم استخدام القيمة العادلة في التقييم في تعزيز المركز المالي للبنوك لانها تراعي تغييرات القوة الشرائية.	4.75	.44
3	3	تعترف البنوك الاردنية بالتغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك.	4.68	.50
4	4	ان تقييم الموجودات المالية للبنوك بالقيمة العادلة يؤثر على ارقام الارباح الصافية لديها مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك .	4.63	.54
4	5	يعترف البنك بمكاسب وخسائر الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل مما يؤثر على ارقام الارباح الصافية لديها .	4.63	.51
6	6	ان تسجيل اي وفرات في قيم الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل يؤثر بشكل ايجابي على المركز المالي للبنوك .	4.46	.64
7	10	في حال بيع الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع يتم تسجيل الارباح والخسائر والمبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية في قائمة الدخل مما يؤثر ايجابياً على المركز المالي للبنوك	4.34	.56
8	7	اظهار التدني في قيم الموجودات المالية في قائمة الدخل له تأثير على المركز المالي للبنوك	4.33	.68

الرتبة	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	11	**الاعتراف في التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للموجودات المالية للمتاجرة في قائمة الدخل له تأثير ايجابي على صافي الربح للبنوك .**	**4.32**	**.52**
10	14	**تمتاز البنوك الاردنية بوجود سوق نشط لتسعير موجوداتها ومطلوباتها المالية .**	**4.00**	**.59**
11	13	**تؤدي البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة الى تغيير جوهري في نتائج التقييم.**	**3.91**	**.64**
12	9	**تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .**	**3.87**	**.70**
12	12	**توفر البنوك الاردنية المقومات التي تسهل من استخدام القيمة العادلة في التقييم.**	**3.87**	**.60**
14	8	**تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .**	**3.83**	**.72**
		مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	**4.32**	**.34**

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات أثر تبني مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي، حيث يتضح ارتفاع قيم " T " المحسوبة لكل سؤال من الاسئلة، وقد كانت أغلبية إجابة الفقرات ضمن درجة الكبيرة الكبيرة جداً، حيث جاءت الفقرة رقم (1) "تلتزم البنوك الاردنية بتقييم موجوداتها المالية بالقيمة العادلة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.86) وانحراف معياري بلغ (.35)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) " يساهم استخدام القيمة العادلة في التقييم في تعزيز المركز المالي للبنوك لأنها تراعي تغييرات القوة الشرائية." وبمتوسط حسابي بلغ (4.75) وانحراف معياري بلغ (.44) .

بينما جاءت الفقرة رقم (8) " تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة له تأثير إيجابي على المركز المالي للبنوك " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري بلغ (.72) مما يدل بوضوح على ان هناك تأثيراً لمدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية في تعزيز المركز المالي .

ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة الى أن البنوك الاردنية ترى أن تقييم موجوداتها المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة يحقق مزايا كبيرة تساهم في تعزيز وتدعيم المركز المالي من خلال أن مدخل القيمة العادلة يراعي تغييرات القوة الشرائية، بالاضافة الاعتراف في الارباح الناتجة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة في قائمة الدخل في حال بيعها، والاعتراف بالارباح غير المتحققة ضمن التغير المتراكم للقيمة العادلة، وان مدخل القيمة العادلة يساعد في تعزيز المركز المالي من خلال تحقيق خاصية التمثيل الصادق لنتيجة أعمال البنوك .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T" بين تعزيز المركز المالي من خلال استخدام مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية، ومقارنتها مع "T" الجدولية في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال تقييم الموجودات المالية باستخدام مدخل القيمة العادلة

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tقيمة	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	الجدوليةT
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	**76**	**4.32**	**.341**	**33.739**	**.000**	**75**	**1.98**

يتبين من الجدول رقم (6) وجود فروقات ذي دلالة إحصائية (a= 0.05) لدى مقارنة تقييم الموجودات المالية بمدخل القيمة العادلة وتعزيز المركز المالي، حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (33.739) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي اكبر من "T" الجدولية، وبما ان قيمة "T" المحسوبة أعلى من "T" الجدولية ،مما يشير ذلك الى قبول الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد تأثير لمدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية في تعزيز المركز المالي للبنوك عينة الدراسة .

ثانياً : مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة .

تم اختبار الجزء الثاني من الفرضية الفرعية الاولى والمتعلق بمدخل التكلفة التاريخية من وجهة نظر المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية للبنوك عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (15– 24) من أسئلة المجال الأول في القسم الثاني من أسئلة استبانة الدارسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لفقرات أثر تبني مداخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة في تعزيز المركز المالي، وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (7)

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة لتعزيز المركز المالي

الرتبة	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	15	تلتزم البنوك الاردنية بتقييم الموجودات الثابتة عند شرائها بالتكلفة التاريخية .	4.32	.47
2	16	تقوم البنوك باعادة تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها .	4.13	.50

.66	4.01	اعادة تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية يساعد في تحسين المركز المالي للبنوك.	17	3
.58	4.01	ان الاعتماد على التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة يؤدي الى تقييم سليم للمركز المالي للبنوك .	18	3
.54	3.88	تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية عند وجود دلائل على انخفاض قيمتها العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .	24	5
.64	3.68	تفضل البنوك في الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها ومطلوباتها .	23	6
.66	3.67	ان تسجيل الموجودات غير الملموسة مثل الشهرة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .	22	7
.60	3.66	تقوم البنوك بتسجيل قيمة التدني في الموجودات الثابتة في قائمة الدخل .	19	8
.61	3.30	تقييم المباني بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .	20	9
.74	3.11	تقييم المعدات والاجهزة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .	21	10
.34	3.78	مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات		

يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الاسئلة المتعلقة بالجزء الثاني من الفرضية الفرعية الأولى والتي تحاول أن تقيس أثر تبني مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي، جاءت الفقرة رقم (15) "تلتزم البنوك الاردنية بتقييم موجوداتها الثابتة بالتكلفة التاريخية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.32) وانحراف معياري بلغ (.47)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (16) " تقوم البنوك الاردنية بإعادة تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ." وبمتوسط حسابي بلغ (4.13) وانحراف معياري بلغ (.50) .

بينما جاءت الفقرة رقم (21) " تقييم المعدات والاجهزة بالتكلفة التاريخية له تأثير إيجابي على المركز المالي للبنوك " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.11) وانحراف معياري بلغ (.74).

ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى ان البنوك الاردنية لا زالت تعتمد على مدخل التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها، فهي لديها قناعة كافية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها الثابتة، وأن تقييم موجوداتها الثابتة باستخدام مدخل التكلفة الثابتة يساعد في تحسين وتدعيم المركز المالي من خلال أن مدخل التكلفة التاريخية يعزز الثبات والموضوعية في القوائم المالية المنشورة، ويؤدي إلى تقييم سليم لعناصر المركز المالي، ويظهر ذلك من خلال الوسط الحسابي للإجابات حيث بلغ (3.78) وانحراف معياري منخفض مقداره (0.34) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T" بين تعزيز المركز المالي من خلال استخدام مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة، ومقارنتها مع "T" الجدولية كما في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال تقييم الموجودات الثابته باستخدام مدخل التكلفة التاريخية

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	الجدوليةT
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	**76**	**3.78**	**.344**	**19.688**	**.000**	**75**	**1.98**

يتبين من الجدول رقم (8) وجود فروقات ذات دلالة احصائية (0.05=a) لدى مقارنة تقييم الموجودات الثابتة بمدخل التكلفة التاريخية وتعزيز المركز المالي، حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (19.688) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أكبر من "T" الجدولية، وبما ان قيمة "T" المحسوبة أعلى من قيمة "T" الجدولية، مما يشير إلى قبول الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد تأثير لمدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة في تعزيز المركز المالي للبنوك عينة الدراسة.

➢ **اختبار الفرضية الفرعية الاولى:**

جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال المداخل المتبعه في تقييم الموجودات

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	T الجدولية
مداخل تقييم الموجودات في البنوك الاردنية في تعزيز المركز المالي	**76**	**4.09**	**.305**	**31.280**	**.000**	**75**	**1.98**

تنص الفرضية الفرعية الاولى على أنه يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم الموجودات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي.

وبالنظر الى الجدول رقم (9) نجد ان قيمة "T" المحسوبة بلغت (31.280) وبدلاله احصائية (.000)، وقيمة "T" الجدولية (1.98)، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الاولى اي انه يوجد تأثير للمداخل المتبعه في تقييم الموجودات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

إن هذه النتائج تتفق مع نتائج ما يقابلها من الدراسات السابقه، حيث خلصت دراسة صالح (2009) الى أن تطبيق معايير التقارير المالية الخاصة بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي على خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية .

كما توصلت دراسة عدس ونور (2006) الى انه يوجد هناك تمسك واضح لدى الشركات الاردنية بمدخل التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي على الرغم من من انه يشوبها بعض المشاكل .

الفرضية الفرعية الثانية : HO1b) يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي.

تم تقسيم اسئلة الفرضية الفرعية الثانية الى جزئين وهما الجزء الاول والمتعلق بمــدخل القيمــة العادلة والجزء الثاني والمتعلق بمدخل التكلفة التاريخية.

اولاً : مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات

تم اختبار الجزء الاول من الفرضية الفرعية الثانية والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات من وجهة المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية للبنوك عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (25– 32) من أسئلة المجال الثاني في القسم الثاني من أسئلة استبانة الدارسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لفقرات أثر تبني مدحل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي، وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات لتعزيز المركز المالي

الرتبة	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	28	تعترف البنوك الاردنية بالمطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن التقييم في حساب التغير المتراكم للقيمة العادلة مما يؤثر ايجابيا على المركز المالي للبنوك .	4.18	.45
2	29	اقفال المطلوبات الضريبية المؤجلة ضمن التغير المتراكم للقيمة العادلة له تأثير على صافي حقوق الملكية مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك .	4.08	.61
3	25	تقوم البنوك الاردنية بتقييم المطلوبات المالية بالقيمة العادلة.	4.05	.49
4	26	يساهم استخدام القيمة العادلة في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي للبنوك .	3.96	.53
5	27	تعد القيمة العادلة مؤشراً ايجابياً لتقييم المطلوبات في البنوك الاردنية .	3.96	.45
6	30	تعبر المطلوبات التي تظهر بالقيمة العادلة عن الواقع الفعلي للمركز المالي .	3.83	.64
7	31	تقييم المطلوبات بالقيمة العادلة يزيد من امكانية الاعتماد على المركز المالي للبنوك .	3.74	.68
8	32	تظهر المطلوبات (كالسندات واوراق الدفع طويلة الاجل)بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مما يساعد في تدعيم المركز المالي للبنوك .	3.74	.60
		مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	3.97	.34

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات أثر تبني مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي، حيث جاءت الفقرة رقم (28) "تعترف البنوك الاردنية بالمطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن التقييم في حساب التغير المتراكم للقيمة العادلة مما يؤثر إيجابياً على المركز المالي للبنوك في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري بلغ (.45)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة

رقم (28) " إقفال المطلوبات الضريبية المؤجلة ضمن التغير المتراكم للقيمة العادلة له تأثير على صافي حقوق الملكية مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك وبمتوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري بلغ (61.).

يعزو الباحث السبب في هذه النتيجية الى ان البنوك الاردنية تفضل تقييم مطلوباتها المالية بالقيمة العادلة وذلك كونها أقرب الى الواقع الفعلي لهذا الالتزام وقت إنشاؤه .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار"T"بين تعزيز المركز المالي من خلال استخدام مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات، ومقارنتها مع "T" الجدولية كما في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال تقييم المطلوبات باستخدام مدخل القيمة العادلة

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	T الجدولية
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	**76**	**3.97**	**.339**	**25.000**	**.000**	**75**	**1.98**

يتبين من الجدول رقم (11) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (a= 0.05) لدى مقارنة تقييم المطلوبات بمدخل القيمة العادلة وتعزيز المركز المالي حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (25.000) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أكبر من "T" الجدولية، وبما أن قيمة "T" المحسوبة أعلى من قيمة "T" الجدولية، ممايشير إلى قبول الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد تأثير لمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي للبنوك عينة الدراسة.

المجال الثاني : مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات

تم اختبار الجزء الثاني من الفرضية الفرعية الثانية والمتعلق بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات من وجهة نظر المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية للبنوك عينة الدراسة ،وذلك بالاعتماد على الأسئلة من (33– 38) من أسئلة المجال الثاني في القسم الثاني من أسئلة استبانة الدارسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لفقرات أثر تبني مداخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي ،وترتيبها تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات لتعزيز المركز المالي

الرتبة	رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	37	تظهرالبنوك الاردنية اسهم الخزينة بالتكلفة وتطرح من حقوق المساهمين .	4.41	.52
2	38	الاعتراف بأرباح وخسائر بيع اسهم الخزينة ضمن علاوة الاصدار له تأثير ايجابي على حقوق الملكية للبنوك.	4.38	.56
3	36	تقييم المطلوبات بالتكلفة التاريخية يؤدي الى تقييم سليم للمركز المالي للبنوك الاردنية .	4.03	.57
4	34	تسجيل الودائع من البنوك الاخرى او من سوق المال بتكلفة الحصول عليها له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك.	3.83	.62
5	35	تقوم البنوك بتقييم مطلوباتها بالتكلفة التاريخية لملاءمتها في التقييم .	3.82	.58
6	33	تقييم الفوائد والمصروفات المستحقة غير المدفوعة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك.	3.80	.59
		مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	4.00	.38

يبين الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات أثر تبني مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات لتعزيز المركز المالي، جاءت الفقرة رقم (37) "تظهرالبنوك الاردنية أسهم الخزينة بالتكلفة وتطرح من حقوق المساهمين في المرتبة الاولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.41) وانحراف معياري بلغ (.52)، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (38) " الاعتراف بأرباح وخسائر بيع أسهم الخزينة ضمن علاوة الإصدار له تأثير إيجابي على حقوق الملكية للبنوك" وبمتوسط حسابي بلغ (4.38) وانحراف معياري بلغ (.56) .

ويعزو الباحث السبب الرئيسي في ذلك ان التكلفة التاريخية تمتاز بملاءمتها في التقييم ،حيث ان الاعتماد على التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات سوف يؤدي الى تقييم سليم لهذه المطلوبات .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار"T" بين تعزيز المركز المالي من خلال استخدام مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات ومقارنتها مع "T" الجدولية كما في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال تقييم المطلوبات باستخدام مدخل التكلفة التاريخية

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	T الجدولية
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	**76**	**4.00**	**.378**	**23.043**	**.000**	**75**	**1.98**

يتبين من الجدول رقم (12) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (a=0.05) لدى مقارنة تقييم المطلوبات بمدخل التكلفة التاريخية وتعزيز المركز المالي، حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (23.043) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي اكبر من "T" الجدولية، وبما ان قيمة "T" المحسوبة اعلى من قيمة "T" الجدولية، مما يشير إلى قبول الفرضية، وهذا يعني انه يوجد تأثير لمدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي للبنوك عينة الدراسة .

⮚ اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (14)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لتعزيز المركز المالي في البنوك الاردنية من خلال المداخل المتبعه في تقييم المطلوبات

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	T الجدولية
مداخل تقييم المطلوبات في البنوك الاردنية في تعزيز المركز المالي	**76**	**3.99**	**.310**	**27.732**	**.000**	**75**	**1.98**

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعة في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي

وبالنظر الى الجدول رقم (14) نجد ان قيمة "T" المحسوبة بلغت (27.732) وبدلاله احصائية (.000)، وقيمة "T" الجدولية (1.98)، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية، اي انه يوجد تأثير للمداخل المتبعه في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي.

وتتفق هذه الدراسة مع ما يقابلها من نتائج للدراسات السابقه حيث توصلت دراسة مطر والسويطي ،(2006) إن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي، بما يساهم في تعزيز موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية المنشورة، من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، وكما توصلت دراسة احمد (2001) الى انه يعتبر القياس المحاسبي وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية الأسلوب الاكثر شيوعاً في الممارسة العملية للمحاسبة

اختبار الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للمداخل المتبعه في التقييم من قبلالبنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية الرئيسية، تم استخدام اختبار "T" بين تعزيز المركز المالي من خلال مداخل التقييم في البنوك وهما (مدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية) ومقارنتها مع "T" الجدولية ، كما في جدول رقم (15)

جدول رقم (15)

المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار "T" لأثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية لتعزيز مركزها المالي

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الاحصائية	درجات الحرية	T الجدولية
تعزيز المركز المالي	**76**	**4.05**	**.260**	**35.383**	**.000**	**75**	**1.98**

يتبين من الجدول رقم (15) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (a=0.05) لدى مقارنة أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية لتعزيز مركزها المالي ، حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (35.383.) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أكبر من "T" الجدولية وبما أن قيمة "T" المحسوبة أعلى من قيمة "T" الجدولية، ممايشير إلى قبول الفرضية، وهذا يعني أنه يوجد تأثير لمداخل التقييم والممثله بمدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في البنوك الاردنية في تعزيز المركز المالي للبنوك عينة الدراسة .

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان اثر المتغيرات الديموغرافية على نتائج الدراسة

لقد تم استخدام اختبار (**One Way ANOVA**) لبيان أثر المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على نتائج الدراسة، وذلك كما هو مبين في الجداول التالية :

جدول رقم (16)

نتائج اختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي(الجنس) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.049	1	.049	.421	.518
	داخل المجموعات	8.670	74	.117		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات	بين المجموعات	.088	1	.088	.737	.393
	داخل المجموعات	8.804	74	.119		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.756	1	.756	7.116	.009
	داخل المجموعات	7.857	74	.106		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.073	1	.073	.505	.479
	داخل المجموعات	10.662	74	.144		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.003	1	.003	.037	.849
	داخل المجموعات	5.056	74	.068		
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (16) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو الجنس، و بالرجوع الى المتوسطات الحسابية، تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق باختلاف الجنس (ذكر، انثى) عند مستوى ثقة (a=0.05)، الامر الذي يعني أن نتائج الدراسة سوف تختلف باختلاف المتغير جنس ام انثى حيث كان الاختلاف لصالح الانثى كما هو واضح في المجال الثالث والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات وبدلالة الاحصائية (.009).

جدول رقم (17)

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي (المركز الوظيفي) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.001	1	.001	.011	.917
	داخل المجموعات	8.718	74	.118		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	بين المجموعات	.618	1	.618	5.529	.021
	داخل المجموعات	8.274	74	.112		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.006	1	.006	.051	.822
	داخل المجموعات	8.607	74	.116		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.018	1	.018	.122	.728
	داخل المجموعات	10.717	74	.145		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.053	1	.053	.785	.379
	داخل المجموعات	5.005	74	.068		
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (17) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو المركز الوظيفي، وبالرجوع الى المتوسطات الحسابية، تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق باختلاف المركز الوظيفي (اداري، محاسب) عند مستوى ثقة (0.05=a)، حيث أن الاختلافات لصالح الاداريين كما هو واضح في المجال الثاني والمتعلق بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات وبدلالة احصائية بلغت (.021)، ومما يدل أن لهذه الاختلافات اثراً على نتائج الدراسة .

جدول رقم (18)

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي (العمر) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.791	1	.791	7.385	.008
	داخل المجموعات	7.928	74	.107		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	بين المجموعات	.258	1	.258	2.212	.141
	داخل المجموعات	8.634	74	.117		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.120	1	.120	1.047	.310
	داخل المجموعات	8.493	74	.115		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.655	1	.655	4.812	.031
	داخل المجموعات	10.079	74	.136		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.455	1	.455	7.311	.008
	داخل المجموعات	4.603	74	.062		
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (18) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو العمر، وبالرجوع الى المتوسطات الحسابية، تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق باختلاف العمر عند مستوى ثقة (a=0.05).، حيث أن الاختلاف لصالح الفئة العمرية من 35 سنة فاعلى كما هو واضح في المجال الاول والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات وبدلالة احصائية (008.) و المجال الثالث والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات وبدلالة احصائية (031.)، مما يدل أن لهذه الاختلافات أثراً على نتائج الدراسة .

جدول رقم (19)

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي(المؤهل العلمي) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.024	1	.024	.206	.651
	داخل المجموعات	8.695	74	.117		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	بين المجموعات	.004	1	.004	.033	.856
	داخل المجموعات	8.888	74	.120		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.170	1	.170	1.493	.226
	داخل المجموعات	8.443	74	.114		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.064	1	.064	.446	.506
	داخل المجموعات	10.670	74	.144		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.039	1	.039		
	داخل المجموعات	5.019	74	.068	.571	.452
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (19) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا)، تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق باختلاف الخبرة عند مستوى ثقة (a=0.05)، مما يدل على أن نتائج الدراسة الميدانية لن تتأثر باختلاف المؤهل العلمي للعينة .

جدول رقم (20)

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي (التخصص العلمي) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.178	1	.178	1.546	.218
	داخل المجموعات	8.541	74	.115		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	بين المجموعات	.050	1	.050	.417	.521
	داخل المجموعات	8.842	74	.119		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.719	1	.719	6.744	.011
	داخل المجموعات	7.894	74	.107		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.066	1	.066	.456	.501
	داخل المجموعات	10.669	74	.144		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.175	1	.175	2.645	.108
	داخل المجموعات	4.883	74	.066		
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (20) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو التخصص، وبالرجوع الى المتوسطات الحسابية، تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بإختلاف التخصص(محاسبة، غير محاسبة) عند مستوى ثقة (a=0.05)، حيث أن الاختلاف كانت لصالح تخصص غير المحاسبة كما هو واضح في المجال الثالث والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات وبدلالة إحصائية (.011)، مما يدل أن لهذه الاختلافات أثراً على نتائج الدراسة .

جدول رقم (21)

نتائج إختبار One Way ANOVA لبيان أثر المتغير الديموغرافي (سنوات الخبرة) على نتائج الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الاحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	بين المجموعات	.350	1	.350	3.091	.083
	داخل المجموعات	8.369	74	.113		
	الكلي	8.719	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	بين المجموعات	.010	1	.010	.084	.772
	داخل المجموعات	8.882	74	.120		
	الكلي	8.892	75			
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.723	1	.723	6.784	.011
	داخل المجموعات	7.890	74	.107		
	الكلي	8.613	75			
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	بين المجموعات	.079	1	.079	.550	.461
	داخل المجموعات	10.656	74	.144		
	الكلي	10.735	75			
الاداة ككل	بين المجموعات	.122	1	.122	1.828	.181
	داخل المجموعات	4.936	74	.067		
	الكلي	5.058	75			

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (21) والمتعلقة بالمتغير الديموغرافي وهو الخبرة ، وبالرجوع الى المتوسطات الحسابية، تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق باختلاف الخبرة عند مستوى ثقة (0.05=a)، حيث أن الاختلافات كانة لفئة الخبرة الاقل من 10 سنوات كما هو واضح في المجال الثالث والمتعلق بمدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات وبدلالة إحصائية بلغت (011.) مما يدل على ان نتائج الدراسة الميدانية سوف تتأثر باختلاف الخبرات الخاصة بالعينة .

الفرضية الرئيسية الثانية :

توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين ارآء أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر تبنـــي مــداخل التقييم في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإختبار "T" بين وجهة نظر كل من المدراء الماليين والمساعدين معاً وبين المحاسبين فيما يتعلق بأثر تبني مداخل التقييم في تعزيز المركز المالي

جدول رقم (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار " T " بين أثر تبني مداخل التقييم في تعزيز المركز المالي من وجهة نظر المدراء والمساعدين والمحاسبين

المجال	المركز الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجات الحرية	T الجدولية	الدلالة الإحصائية
مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية	اداري	44	4.32	.364	.104	74	1.98	.917
	محاسب	32	4.31	.312				
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة	اداري	44	3.85	.315	2.351	74	1.98	.021
	محاسب	32	3.67	.359				
مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات	اداري	44	3.96	.288	-.225	74	1.98	.822
	محاسب	32	3.98	.404				
مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات	اداري	44	4.01	.347	.349	74	1.98	.728
	محاسب	32	3.98	.423				
الاداة ككل	اداري	44	4.08	.258	.886	74	1.98	.379
	محاسب	32	4.02	.263				

يتبين من الجدول رقم (22) الآتي :

- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية (a=0.05) بين وجة نظر كل من المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية في مجال مدخل القيمة العادلة قي تقييم الموجودات، حيث بلغت قيمة "T" (.104) وبدلالة احصائية (.917).

- وجود فروقات ذات دلالة احصائية (a=0.05) بين وجة نظر كل من المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية في مجال مدخل التكلفة التاريخية قي تقييم الموجودات الثابتة ، حيث بلغت قيمة "T" (2.351) وبدلالة احصائية (.021)، وكانت الفروق دالة لصالح الاداريين في مجال مدخل التكلفة التاريخية .

- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية (a=0.05) بين وجة نظر كل من المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية في مجال مدخل التكلفة التاريخية قي تقييم المطلوبات، حيث بلغت قيمة "T" (.349) وبدلالة احصائية (.728).

- عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية (a=0.05) بين وجة نظر كل من المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين في الدوائر المالية في مجال مدخل القيمة العادلة قي تقييم المطلوبات، حيث بلغت قيمة "T" (-.225) وبدلالة احصائية (.822).

ويعلل الباحث السبب في ذلك إلى توافر المعرفة والخبرات المالية والمحاسبية الضرورية لدى أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي أي أنه يمكن القول أن عينة الدراسة تتمتع بقاعدة معلومات محاسبية جيدة فيما يتعلق بمداخل التقييم

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية ونتائجها

عرض نتائج الدراسة التطبيقية :

في هذا القسم من الدراسة تم فحص أثر مداخل التقييم في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي عملياً ،إن الهدف من اجراء الدراسة التطبيقية هو تعزيز الدراسة الميدانية من خلال إعطاء مؤشرات ذات دلالة على الافكار التي تضمنها الجانب الميداني من الدراسة ،.حيث تم تطبيق هذه الدراسة على القوائم المالية للبنوك الاردنية العاملة حيث بلغ عدد البنوك الاردنية العاملة (16) حسب دليل البنوك الصادر عن جمعية البنوك لعام 2010 وتم إستثناء بنك الاردن دبي الاسلامي من عينة الدراسة التطبيقية كون أنه لم يصدر تقارير مالية بعد، حيث تم الاستعانة بالقوائم المالية لمجموعة البنوك الاردنية عينة الدراسة، ومن خلال الدراسة التطبيقية فقد قام الباحث باجراء مقابلات مع عدد من المدراء الماليين لما لهم من معرفة عملية بتطبيقات القيمة العادلة، وقد إعتمد الباحث في هذه الدراسة على تصنيفات الموجودات المالية كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام 2009 وهي كما يلي :

1. الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجره.
2. الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
3. القروض والذمم المدينة .
4. الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

ولتحقيق هذه الغاية فقد قام الباحث في حصر الموجودات المالية لدى البنوك في الجدول رقم (23) من أجل التعرف على مقدار استثمار كل بنك في الموجودات

أما في الجدول رقم (24) فقد قام الباحث بحصر مقدار أرباح وخسائر البنوك من الموجودات المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع وعلى مدار ثلاثة أعوام متتالية 2007 ،2008 ،2009

أما في الجدول رقم (25) والجدول رقم (26) فقد قام الباحث بتوضيح البنود المكونة لأرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع لبنكين مختلفين وذلك لاعطاء صورة واضحة عن هذه الارباح وتفسير هذه البنود بشكل أوضح .

أما في الجدول رقم (27) فقد تم ادراج تفاصيل التغير المتراكم في القيمة العادلة لبنك القاهرة عمان من أجل إعطاء صورة اوضح عن تفاصيل التغير المتراكم والتعليق على البنود التي يتضمنها .

و في الجدول رقم (28) بتحديد مقدار التغير في التغير المتراكم في القيمة العادلة ،بالزيادة أوالنقصان للبنوك عينة الدراسة على مدار ثلاثة أعوام متتالية 2007 ،2008 ،2009

جدول رقم (23) حجم الموجودات المالية في البنوك الاردنية (2007،2008،2009)

نوع الاستثمار	موجودات مالية للمتاجرة			موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق			القروض والذمم المدينة			موجودات مالية متوفرة للبيع		
اسلوب التقييم	القيمة العادلة			التكلفة المطفأة			التكلفة مطروحاً منها اي مخصصات			القيمة العادلة		
السنة / البنك	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
البنك العربي	1452499	168791	312563	2047527	2586965	1890733	19483153	22510875	22025925	3064958	4018816	6414381
بنك الاسكان	16283262	13408133	1495880	376014087	600541463	744569957	1936250617	2341696067	2368648748	610542971	613297108	581008188
بنك القاهرة عمان	329405	69637	261234	0	0	305491103	539389673	632853802	729800234	226441329	355685181	99636007
بنك الاردن	4006219	0	0	144590949	302665209	388865434	738172229	826521842	864686229	45201249	42963431	40071540
بنك الاتحاد	65370113	884553	10272813		2734939	2874848		601551048	689364649		147777908	297160175
البنك العقاري العربي المصري	177634	0	0	45670355	63767224	35331075	149433824	185311138	190699713	427931	500641	28738163
بنك الاستثمار العربي	138.766	0	176826	0	34165157	28165452	238351017	282471433	292830023	137967462	137234631	201885898
البنك الاردني الكويتي	1871254	375599	1715120	41656562	45615164	97741194	1129106496	1237394692	1089148849	199230465	228214796	354767975
البنك التجاري الاردني	3423135	967233	615951	57785356	87576861	130140171	294943837	368360600	325815439	10744115	13949315	13778210
البنك الاهلي الاردني	26192784	8290703	1072490	66770348	157491355	119059557	739377849	889730076	980816924	155370152	172686201	293835902
الاسلامي الاردني	266234	0	0	6004233	9008168	14459571	678956163	806222472	913106321	111364016	99515985	98459139
سوسيته جنرال					21126941	66376430		164850928	154350912		191875	181604
البنك الاستثماري	20164883	8541216	898842	0	0	0	287632475	303259965	399598411	142590811	125908510	195214678
المؤسسة العربية المصرفيةABC	359166	2862	3088	0	0	0	267108022	267259973	284333399	106018593	127710229	151323303
بنك المال الاردني	49870961	19417029	161568	73302108	49332391	31803753	497411907	592871680	569774041	40035871	89210424	135411615

بالإضافة إلى ما تقدم ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (23) نورد لكم أدناه بعض النتائج حول حجم الموجودات المالية لدى البنوك على الارقام الواردة في القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة،و يلاحظ الباحث مايلي :.

1. تؤكد الارقام الواردة في الجدول أعلاه للموجودات المالية في البنوك الارنية، مدى قوة ومتانة المركز المالي، حيث بات المركز المالي لهذه البنوك أقوى من خلال زيادة حجم الاستثمار في الموجودات المالية لديها، ويأتي هذا النمو الكبير في الموجودات المالية للبنوك نتيجة توجه معظم البنوك إلى تعزيز مركزها المالي من جراء الأرباح المتحققة من نشاطها الاستثماري من الموجودات المالية .
2. تدل المؤشرات السابقة أن البنوك في الأردن تحتفظ باستثمارات من موجوداتها المالية وبنسب جيدة لاجمالي الأصول، حيث يدل ذلك على أن البنوك الاردنية تعتمد وبشكل كبير في تحقيق الارباح على الاستثمارات المالية لديها بالاضافة إلى نشاطها الرئيسي،

4. إن البنوك في الاردن تركز في استثماراتها على الموجودات المالية المتوفرة للبيع حيث يعود ذلك إلى زيادة النشاط في الاستثمار في السندات والادوات الاستثمارية المختلفة مثل سندات وأذونات حكومية وهذا يعطي مؤشراً على أن الاستثمارفي الموجودات المالية المتوفرة للبيع يحقق عائداً افضل للبنوك .

5. يلاحظ الباحث ان القروض والذمم المدينة تشكل نسبة كبيرة لاجمالي الموجودات المالية حيث يتم انشاء هذه الذمم عن طرق تقديم اموال للمقترضين

جدول رقم (24) ارباح وخسائر الموجودات المالية

اسم البنك	ارباح /خسائر موجودات مالية للمتاجرة			الاثر على صافي الدخل	ارباح /خسائر موجودات مالية متوفرة للبيع			الاثر على صافي الدخل
السنة / البنك	2007	2008	2009		2007	2008	2009	
البنك العربي	(2959)	(11976)	(2800)	خسائر	17783	8392	25707	ايراد
بنك الاسكان	(1,548,098)	(223,814)	94,989	ايراد	8,928,026	(25,820,999)	1,967,649	ايراد
بنك القاهرة عمان	172213	(43983)	(22665)	خسائر	7602226	(2927869)	2963183	ايراد
بنك الاردن	6,781,931	1,384,764	0	----	1,881,690	(1,554,347)	(1,371,208)	خسائر
بنك الاتحاد	(1832435)	(2585860)	545515	ايراد	(1893001)	(5997610)	(713853)	خسائر
البنك العقاري العربي المصري	44925	51470	24655	ايراد	41720	10806	43703	ايراد
بنك الاستثمار العربي	40.494	(295,025)	(20,227)	خسائر	537.002	2,459,565	(170,031)	خسائر
البنك الاردني الكويتي	(69591)	(216705)	(40305)	خسائر	1356605	1645237	1445226	ايراد
البنك التجاري الاردني	135737	(72437)	(340615)	خسائر	432045	(3573657)	(57910)	خسائر
البنك الاهلي الاردني	(365506)	(1530489)	7036	ايراد	1238451	(1926150)	(3433055)	خسائر
الاسلامي الاردني	0	455041	0	ايراد	7136789	25671881	11094881	ايراد
المؤسسة العربية المصرفيةABC	119170	(398011)	(555)	خسائر	239283	(1043028)	248292	ايراد
سوسيته جنرال	——	——	——	——		(30500)	26729	ايراد
البنك الاستثماري	(13142)	(2682834)	(700806)	خسائر	301160	623984	1133582	ايراد
بنك المال الاردني	2623951	(2299360)	175033	ايراد	164519	(1944004)	(1329495)	خسائر

بعد الاطلاع على الجدول رقم (24) أعلاه تبين ما يلي :

اولاً- فيما يتعلق بالموجودات المالية بغرض المتاجرة يلاحظ الباحث ما يلي :

- حققت المجموعة التالية من البنوك ارباحاً من الاستثمار في الموجودات المالية بغرض المتاجرة في عام 2009 وهي : بنك الاسكان، بنك الاتحاد، البنك العقاري العربي المصري، البنك الاهلي، وبنك المال، حيث تمكنت هذه البنوك من تحقيق معدلات ربحية كافية ساهمت بزيادة صافي الدخل لديها في عام 2009، الأمر الذي سوف يؤثر على حقوق الملكية بالزيادة كنتيجة لتأثر صافي الدخل بقيمة هذه الأرباح المتحققة وغير المتحققة، وبالتالي سوف ينعكس ذلك إيجابياً على المركز المالي للبنوك ،حيث تمثلت سياسة هذه البنوك في عام 2009 في المحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية، ويعزو الباحث أيضاً إلى ان السبب وراء تحقيق هذه البنوك ارباحاً في عام 2009 إلى ارتفاع أسعار موجوداتها المالية بغرض المتاجرة، مع العلم بأن بعض البنوك كانت قد حققت خسائر متراكمة خلال العامين السابقين 2008،2007 ويعزى تحقيق هذه البنوك لخسائر في العامين 2007 ،2008 إلى الأزمة المالية التي أثرت وبشكل كبير على السوق المالي وعلى الأسعار بشكل عام.

- تمكن البنك العقاري المصري العربي من تحقيق معدلات ربحية كافية على مدار الثلاث أعوام من استثماراته المالية بغرض المتاجرة، حيث استطاع البنك العقاري من المحافظة على نمـو القوة الايرادية للبنك رغم ظروف الازمة المالية العالمية ويعود ذلك الى السياسة الجيدة لدى البنك بالاستثمار في الموجودات المالية ذات الايرادات الثابتة، مما يدل على وجـود مؤشـر إيجابي على صافي الدخل للبنك، وعلى ما يبدو أن البنك العقاري استطاع أن يعزز المركـز

المالي لديه بدرجة كبيرة جراء الأرباح المتحققة من الاستثمار في الموجودات المالية للمتاجرة وعلى مدار الثلاثة اعوام 2009،2008،2007

- حقق كل من البنك العربي وبنك الاستثمار العربي الاردني والبنك التجاري الاردني وبنك المؤسسة العربية المصرفية والبنك الاستثماري خسائر متلاحقة وعلى مدار الثلاثة أعوام 2009،2008،2007 من الاستثمار في الموجودات المالية بغرض المتاجرة، وبما أنه يتم تحميل خسائر الموجودات المالية بغرض المتاجرة في قائمة الدخل، يستنتج الباحث وجود علاقة عكسية بين خسائر الموجودات المالية للمتاجرة وبين صافي الدخل. الأمر الذي يدل على أن صافي الدخل لدى هذه البنوك قد تأثر بالنقصان بمقدار الخسائر المتحققة من الاستثمار في الموجودات المالية بغرض المتاجرة، وأن ذلك سوف يؤثر سلبياً على صافي حقوق الملكية للبنوك، وبالتالي سوف يتأثر المركز المالي للبنوك جراء هذه الخسائر المتحققة، والسبب وراء تحقيق البنوك لهذه الخسائر هو حالة عدم الاستقرار في الاسواق المالية .
- ولكن نلاحظ أن البنك العربي وبنك المؤسسة العربية المصرفية تمكنا من تخفيض معدلات الخسائر المتحققة في عام 2009 وبنسبة أكبر من 50% عما كان عليه في عام 2007 و عام 2008، حيث بلغت خسائر بنك المؤسسة العربية في العام 2008 (398011) ديناراً، وانخفضت في العام 2009 لتصبح (555) ديناراً، ويلاحظ أن انخفاض خسائر الموجودات المالية للمتاجرة لدى البنك العربي وبنك المؤسسة العربية المصرفية يرجع إلى سياسة تلك البنوك في المحافظه على استثماراتها المالية للمتاجرة من أجل تحقيق معدلات ربحية في المستقبل بغرض إمتصاص الخسائر المتحققة في السابق ،الى جانب سياسة البنك الاستثمارية والمتمثلة بالاستثمار الآمن وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وعلى ما يبدو ان ذلك

سوف يسهم في تعزيز المركز المالي للبنوك المذكورة من خلال إنخفاض أثر الخسارة المتحققة من الاستثمار في هذه الموجودات على قائمة الدخل لعام 2009

- يلاحظ الباحث أن البنك الاستثماري يعاني من خسائر متلاحقة تهدده باستمرار وعلى مدار الثلاثة اعوام 2007، 2008، 2009 مما سوف يؤثر سلباً على قائمة الدخل لديه جراء هذه الخسائر المتحققة، وبالتالي التأثير على المركز المالي للبنك، ويعود السبب الى التدني الكبير الذي حصل في أسعار الاسهم التي استثمر بها البنك في بورصة عمان خلال تلك الأعوام، حيث بلغت خسائر الموجودات المالية للمتاجرة عام 2007 (13142) وارتفعت هذه الخسائر في عام 2008 لتبلغ (2682834) وبلغت في عام 2009 (700806).
- يستنتج الباحث أن معظم البنوك الاردنية مثل البنك الاردني الكويتي وبالرغم من تحقيق خسائرمن استثماراتها بغرض المتاجرة في الاعوام 2007 , 2008 إلا انها قد استمرت بالاستثمار في الموجودات المالية بغرض المتاجرة في عام 2009 ،عن طريق التخلص من الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة والمحققة للخسائر خلال الأعوام السابقة والتوجه نحو الاستثمارات المنخفضة بحيث تمكن بعض البنوك من تحقيق ارباح وبعضها تمكن من تقليل الخسائر المترتبة في السابق من استثماراتها المالية بغرض المتاجرة ويستدل من خلال ذلك بأن البنوك وقد ساهمت من خلال الأرباح المتحققة والخسائر التي تم تخفيضها في تعزيز المركز المالي وجعله أكثر متانة.
- ويستنتج الباحث أيضاً وجود علاقة طردية بين الارباح المتحققة من الموجودات المالية بغرض المتاجرة و المقيمة بالقيمة العادلة وبين صافي الدخل، أي أن أرباح الموجودات المالية تسهم بشكل فعال في دعم وتعزيز المركز المالي للبنوك من خلال زيادة صافي الدخل لديها .

ثانياً – فيما يتعلق بالموجودات المالية المتوفرة للبيع يلاحظ الباحث ما يلي :

بالنسبة الى الموجودات المالية المتوفرة للبيع وأثرها على المركز المالي يرى الباحث أنه لابد في البداية من توضيح بنود العناصر المكونة لارباح هذه الموجودات، والتحدث بالتفصيل عن طبيعة هذه الارباح وأهم العناصر التي تؤثر على صافي رقم هذه الارباح، وبناء على ذلك سوف يتم التطرق لهذه العناصر من خلال عينة من بنكين مختلفين من حيث النتائج كما في الجدولين رقم (25) ورقم (26)، وبيان أهم المؤشرات للوصول إلى صافي أرباح استثمارات البنوك من موجوداتها المالية المتوفرة للبيع، ومن ثم بيان أثرها على المركز المالي.

جدول رقم (25) أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع (البنك العربي)

البيان / السنة	2007	2008	2009
ارباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	13833	29447	18297
عوائد توزيعات اسهم الشركات	6871	7858	11342
ينزل : خسائر التدني موجودات مالية متوفرة للبيع	(2921)	(28913)	(3932)
المجموع	17783	8392	25707

جدول رقم (26) أرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع (بنك الاردن)

البيان / السنة	2007	2008	2009
ارباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	137743	690494	514795
عوائد توزيعات اسهم الشركات	724853	733402	261370
ينزل: خسائر التدني موجودات مالية متوفرة للبيع	(2755597)	(7421506)	(1490018)
المجموع	(1893001)	(5997610)	(713853)

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (25) والجدول رقم (26) يستنتج الباحث أنه عند دراسة بند استثمار البنوك في الموجودات المالية المتوفرة للبيع لبيان أثرها على المركز المالي يجب الاخذ بعين الاعتبار المؤشرات التالية :

1. **الارباح الرئيسية الناتجة عن بيع الموجودات المالية المتوفرة للبيع :**

وهي عبارة عن الارباح الفعلية والناتجة عن قيام البنك ببيع استثماراته المتوفرة للبيع وتحقيق عوائد جراء بيعها، والسبب في ذلك هو وجود إدارة جيدة لدى البنك لادارة استثماراته وبيعها في الوقت المناسب وتحقيق عائد أفضل.

2. **عوائد التوزيعات :**

هذا البند يمثل عوائد توزيعات (اسهم شركات) نقدية يحصل عليها البنك جراء مساهمته في الشركات المستثمر فيها، وهذا الرقم يضاف على أرباح الموجودات المتوفرة للبيع .

3. **خسارة التدني :**

يقوم البنك باثبات خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع بناء على تعليمات هيئة الاوراق المالية، في حال حدث إنخفاض في قيمة استثمار البنك وبنسبة 20 % لمدة استثمار تصل الى 9 اشهر متصلة، حيث يقوم البنك باثبات مبلغ التدني بالسالب في بند أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع .

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن عوائد التوزيعات وخسارة التدني لهم أهمية كبيرة في تحديد حجم الأرباح المتحققة من الاستثمار في الموجودات المالية المتوفرة للبيع، ويعتمد ذلك وبشكل كبير على سياسة البنوك فيما يتعلق بالاستثمار الجيد والذي يحقق عائد أفضل .

بالرجوع الى أرباح وخسائر الموجودات المالية المتوفرة للبيع في الجدول رقم (24) تبين ما يلي :

- حقق كل من البنك العربي والبنك العقاري والبنك الاردني الكويتي والبنك الاسلامي والبنك الاستثماري وبنك الاسكان وبنك القاهرة عمان وبنك سوسيتيه، زيادة في أرباح موجوداته المالية المتوفرة للبيع وبنسب جيدة وعلى مدار الاعوام 2007 ،2008، 2009 ، ويعود ذلك الى ارتفاع قيمتها العادلة، وبالاضافة الى زيادة عوائد التوزيعات من أسهم الشركات المستثمر فيها، وإنخفاض قيمة التدني في استثماراتها المالية المتوفرة للبيع، لذلك فقد تمكنت هذه البنوك من تعزيز مركزها المالي بدرجة معقولة عما كان عليه، والسبب في ذلك هو مجموع الأرباح المتحققة من استثماراتها في الموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي انعكست آثارها إيجابياً على صافي الدخل .

- يلاحظ الباحث أن كلاً من بنك الاسكان وبنك القاهرة عمان وبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك وبنك المال الاردني، قد حققت معدلات ربحية جيدة في عام 2007 ولكن لم تتمكن هذه البنوك من المحافظة على هذا المستوى من الأرباح في عام 2008. فقد حققت كل من هذه البنوك خسائر من استثماراتها في الموجودات المتوفرة للبيع أثرت سلبياً على مركزها المالي .

- ولكن في عام 2009 فقد تمكنت هذه البنوك من تقليل الآثارالتي ترتبت عليها من الخسائر المتحققة في عام 2008 بفضل تحقيق أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع في عام 2009 وزيادة عوائد التوزيعات وانخفاض قيمة التدني المثبت لديها، وقد ساهمت في تعزيز مركزها المالي عن طريق زيادة صافي الدخل لديها .

- على ما يبدوأن البنك العقاري المصري العربي يتمتع بمحفظة استثمارية جيدة، حيث تمكن من تحقيق أرباح جيدة جراء الاستثمار في الموجودات المالية المتوفرة للبيع وعلى مدار الثلاثة اعوام 2007 ،2008 ،2009، إلى جانب ذلك فقد حقق البنك عوائد توزيعات نقدية جيدة في اسهم الشركات المستثمر فيها، الأمر الذي يعكس قوة المتانة المالية للبنك ومقدرته على دعم مركزه المالي من موجوداته المالية

- يلاحظ الباحث أن أغلبية البنوك تعاني من حالة عدم الاستقرار من استثماراتها المالية، حيث ان بعض البنوك حققت ارباحاً في عام 2007 و 2008 ولم تحافظ عليها في عام 2009 حيث حققت خسائر في ذلك العام، والبعض الآخر من البنوك حقق خسائر 2007 و2008 ولكن استطاعت أن تحافظ على استثماراتها وتحقيق أرباح جيدة لعام 2009 ، حيث يستنتج الباحث أنه بالاضافة الى التقلبات الي يشهدها السوق فان عوائد التوزيعات النقدية وخسائر التدني لهما أثر كبير في أرباح البنوك من الاستثمارات في الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

- يستنتج الباحث ان معظم البنوك حققت أرباحاً جيدة من استثماراتها المالية المتوفرة للبيع، وقد ساهمت بذلك في رفع مؤشرات الربحية لديها الى مستويات جيدة، وهي بذلك قد تمكنت من تعزيز مركزها المالي وبدرجة جيدة، ويمكن القول بأن الموجودات المالية المتوفرة للبيع تسهم في تعزيز المركز المالي لدى البنوك .

جدول رقم (27)

تفاصيل التغير المتراكم في القيمة العادلة (بنك القاهرة عمان)

	موجودات مالية متوفرة للبيع 2008			موجودات مالية متوفرة للبيع 2007		
التفاصيل	أسهم وصناديق	سندات	المجموع	اسهم وصناديق	سندات	المجموع
الرصيد في بداية المدة	28137445	(3824170)	24313275	31622008	43406	31665414
أرباح /خسائر غير متحققة	(740424)	(14090941)	(14831365)	(250247)	(3645440)	(3895687)
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3124221	—	3124221	2065969	23373	2089342
أرباح /خسائر متحققة منقولة لقائمة الدخل	(9010901)	8819959	(190942)	(5879547)	(245509)	(6125056)
ما تم قيده في قائمة الدخل بسبب التدني في القيمة العادلة	2050949	3509559	5560499	579262	—	579262
الرصيد في نهاية السنة	23561290	(5585602)	17975688	28137445	(3824170)	24313275

يرى الباحث أنه قبل البدء ببيان تأثير فروقات التغير المتراكم في القيمة العادلة على المركز المالي، لابد من التعرف على العناصر الرئيسية التي يتضمنها التغير المتراكم، وتقديم شرح موجز عن طبيعة هذه العناصر، لمعرفة فيما إذا كان لها أي تأثير على صافي التغير المتراكم للسنة .

و بعد الاطلاع على الجدول رقم (27) يستنتج الباحث أن العناصر التي يتضمنها بند التغير المتراكم في القيمة العادلة لها دور كبير في تحديد مقدار التغير لكل فترة وذلك من خلال المؤشرات التالية :

1. **ارباح (خسائر) غير متحققة :**

وهي الأرباح أو الخسائر غير المتحققة و الناتجة عن إعادة التقييم، أي أنه عندما تقوم البنوك بإعادة تقييم لاستثماراتها المتوفرة للبيع فإنه ينتج عن ذلك: إما خسائر ناتجة عن انخفاض أسعار استثماراتها عما هو مقيد سابقا(التكلفة) أو أرباح ناتجة عن ارتفاع أسعار استثماراتها عن التكلفة، وبناء عليه فانه يتم تخفيض التغير المتراكم بمقدار هذه الخسائر أو زيادته بمقدار هذه الارباح .

2. مطلوبات ضريبية مؤجلة :

تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة ضمن التغير المتراكم وفق الحالتين التاليتين :

- في حال زيادة أسعار استثمارات البنوك في الموجودات المالية المتوفرة للبيع (أرباح تقييم) عن ما هو مقيد بالدفاتر، فيتم حجز ما مقداره 30 % لصالح الضريبة من الفرق الناتج عن الارباح غير المتحققة، ويتم اقتطاعها من التغير المتراكم في حال تحقق الارباح و حدوث عملية بيع لهذه الاستثمارات .

- في حال انخفاض أسعار استثمارات البنوك في الموجودات المالية المتوفرة للبيع (خسائر تقييم)عما هو مقيد في الدفاتر، فيتم تحقيق وفرات ما مقداره 30 % من الخسائر الغير المتحققة والناتجة عن انخفاض الاسعار في هذه الاستثمارات ،و تكون هذه الوفرات لصالح البنك من خلال مقابلتها مع المطلوبات الضريبية المستحقة، وتخفيضها بمقدار هذه الوفرات

3. أرباح (خسائر) متحققة منقولة لقائمة الدخل :

وهي عبارة عن الأرباح او الخسائر الناتجة عن عملية البيع والتي تم إثباتها مسبقاً في حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة ، حيث تقوم البنوك بإخراج قيمة هذه الاستثمارات عند بيعها سواء أكانت ربحاً أو خسارة من التغير المتراكم للقيمة العادلة واثباتها في قائمة الدخل .

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن بند التغير المتراكم في القيمة العادلة له تأثير على المركز المالي، ويحكم ذلك البنود التي يتضمنها التغير المتراكم من خلال ما سيتم إضافته وما سيتم إستبعاده .

جدول رقم (28)

التغير المتراكم في القيمة العادلة في البنوك الاردنية

السنة / البنك	التغير المتراكم للقيمة العادلة 2007	2008	2009	ارباح /خسائر فرق التغير المتراكم	الاثر على المركز المالي
البنك العربي	118016	(172862)	(38708)	خسائر	تاثير سلبي على المركز المالي
بنك الاسكان	1237686	(28311128)	(2840657)	خسائر	ثاثير سلبي على المركز المالي
بنك القاهرة عمان	24313275	17975688	21976305	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
بنك الاردن	1491262	1419577	3373838	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
بنك الاتحاد	3289350	698984	4636761	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
البنك العقاري المصري العربي	(5672)	(27391)	(5956)	خسائر	تاثير سلبي على المركز المالي
بنك الاستثمار العربي	285738	(58830)	813463	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
البنك الاردني الكويتي	1137442	(7900942)	5423070	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
البنك التجاري الاردني	(705089)	(480595)	785349	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
البنك الاهلي الاردني	3734010	435869	5414375	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
الاسلامي الاردني	1798840	1978123	2117890	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
العربي الاسلامي الدولي	846686	(2535398)	(222453)	خسائر	تاثير سلبي على المركز المالي
المؤسسة العربية المصرفيةABC	1271308	(889738)	994521	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
سوسيته جنرال	0	(6250)	(6000)	خسائر	تاثير سلبي على المركز المالي
البنك الاستثماري	2445948	93756	352035	ارباح	تاثير ايجابي على المركز المالي
بنك المال الاردني	238739	183622	2387260	ارباح	تأثير ايجابي على المركز المالي

يظهر الجدول أعلاه مقدار التغير المتراكم في القيمة العادلة للاعوام الثلاثة 2007 2008 2009 للبنوك عينة الدراسة وقد قام الباحث ببيان أثر التغير المتراكم على المركز المالي وكما يلي :

يظهر حساب التغير المتراكم للقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ويدرج في حساب منفصل ضمن حقوق الملكية، وان التغير المتراكم في القيمة العادلة له تأثير على المركز المالي من خلال الاعتراف

بفروقات التقييم والناتجة عن عملية تقييم لهذه الاستثمارات، وبناء على ذلك سوف يقوم الباحث بإيضاح أثر التغير المتراكم في القيمة العادلة للبنوك الاردنية وكما يلي :

من خلال الجدول رقم (28) يستنتج الباحث ما يلي :

1. حقق كل من بنك القاهرة عمان وبنك الاردن وبنك الاتحاد والبنك الاهلي والبنك الاسلامي والبنك الاستثماري وبنك المال الاردني، نسبة جيدة في مقدار التغير المتراكم في القيمة العادلة لسنة 2009 عن سنة 2007 و2008 مما يدل على وجود مؤشر ذي دلالة قوية على استثمارات هذه البنوك الجيدة في الموجودات المالية المتوفرة للبيع لديها، وبناء على ذلك فان زيادة قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة لدى هذه البنوك سوف ينعكس ذلك ايجابياً على المركز المالي من خلال الارباح التي سوف يعترف بها في قائمة الدخل حال تحققها .
2. انخفض رصيد التغير المتراكم في القيمة العادلة في كل من البنك العربي وبنك الاسكان والبنك العربي الاسلامي الدولي، عما كان عليه في عام 2007، ويعزى السبب في ذلك إلى هبوط أسعار استثماراتها المالية عن المثبتة لدى محفظتها، مما سوف يترتب عليه زيادة خسائر التقييم لديها، والتي سوف تؤثر على صافي قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة، مما يدل على وجود تأثير سلبي على المركز المالي لدى هذه البنوك في عام 2008 و 2009 .
3. نلاحظ أن كلاً من البنك العربي والبنك العقاري وبنك سوستيه والتي يظهر حساب التغير المتراكم بالسالب لديها، قد عملت على تخفيف أثر الخسارة في حساب التغير المتراكم في القيمة العادلة وبنسة تزيد عن 20% عما كان عليه في السنوات السابقة، ويعود ذلك الى ما تم إثباته في التغير المتراكم لهذه الموجودات المالية من أرباح غير متحققة بالاضافة إلى زيادة المطلوبات الضريبية المؤجلة لهذه الموجودات في هذه البنوك، وهذا يعتبر مؤشراً تنعكس آثاره إيحابياً على المركز المالي للبنوك.

المبحث الثالث

مقارنة نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج الدراسة التطبيقية

في هذا القسم من الدراسة العملية سوف يتم مقارنة النتائج التي تم التوصل عليها من خلال الدراسة الميدانية مع النتائج التي تم الحصول إليها من خلال الدراسة التطبيقية على القوائم المالية للبنوك.

وبالرجوع الى الدراسة التطبيقية ومن خلال مقارنتها مع أسئلة الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لمدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات في البنوك الاردنية في تعزيز المركز المالي وذلك من خلال النتائج الاحصائية لاجابات عينة الدراسة الميدانية من الفرضية الفرعية الاولى، وهو ما تؤكده الدراسة التطبيقية، حيث نلاحظ أن أغلبية البنوك قد استطاعت أن تعزز مركزها المالي جراء تقييم استثماراتها بالقيمة العادلة وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- الاعتراف بالارباح والخسائر الناتجة عن عملية تقييم الموجودات المالية في قائمة الدخل مما انعكس إيجابياً على المركز المالي .
- الاعتراف بالارباح أو الخسائر غيرالمتحققة ضمن التغير المتراكم للقيمة العادلة مما يؤثر على قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة وبالتالي التأثير على المركز المالي.
- الاعتراف بعوائد توزيعات أسهم الشركات ضمن أرباح الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
- الأرباح والخسائر المتحققة و التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل في حال بيع الاستثمارات من خلال التغير المتراكم للقيمة العادلة.

ويرى الباحث أن التغير المتراكم له تأثير على المركز المالي، وهو ما تؤكده إجابات عينة الدراسة وكذلك الدراسة التطبيقية وذلك من خلال الارباح والخسائر غير المتحققة و المطلوبات الضريبية

المؤجلة والارباح والخسائر المتحققة للموجودات المتوفرة للبيع (المنقولة لقائمة الدخل) حيث نلاحظ ذلك من خلال الدراسة التطبيقية والمعالجة المحاسبية للتغير المتراكم في القيمة العادلة، وقد تمكنت أغلبية البنوك من تعزيز مركزها المالي من خلال التغير المتراكم وعلى مدار الثلاثة اعوام .

ويرى الباحث أن مدخل القيمة العادلة يتأثر بوجود أسواق نشطة لتسعير الموجودات، وهو ما تؤكده الدراستان الميدانية والتطبيقية، حيث كانت أغلبية إجابات الفقرة المتعلقة بوجود أسواق نشطة لتسعير الموجودات بالأسواق الموجودة ضمن الكبيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4 .0) وانحراف معياري(59.) ،وفي الدراسة العملية نلاحظ أن الأسعار كان لها دور رئيسي وأساسي في تحديد القيمة العادلة من خلال ارتفاع الأسعار أو إنخفاضها.

كانت أغلبية إجابة أفراد عينة الدراسة في الدراسة الميدانية حول إيجابية القيمة العادلة في تقييم الموجودات ضمن الكبيرة جداً و الكبيرة، وهو ما تؤكده الدراسة التطبيقية من خلال الآثار المترتبة على المركز المالي للبنوك عينة الدراسة .

من خلال ذلك يستنتج الباحث أن مدخل القيمة العادلة يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك ويجعله أكثر قوة ومتانة .

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

جاءت هذه الدراسة لبيان أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الاردنية لتعزيز مركزها المالي وفيما يلي ملخص لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج :

أ. نتائج الدراسة الميدانية :

1. يوجد تأثير لمداخل التقييم المتبعة من قبل البنوك الاردنية والمتمثلة بمدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في تعزيز المركز المالي، حيث كان الوسط الحسابي للفرضية الرئيسية (4.05) وبانحراف معياري بلغ (.26)، وقيمة "T" المحسوبة (35.383) وقيمة "T" الجدولية (1.98) وبدلالة إحصائية (0.000) مما يدل على قبول هذه الفرضية.

2. يوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين عينة الدراسة والمكونه من المدراء الماليين والمساعدين والمحاسبين فيما يتعلق بتعزيز المركز المالي وذلك في مجال مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابته .

3. إن تطبيق مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات والمطلوبات في البنوك الاردنية يحقق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على المركز المالي للبنوك، ويساهم في تعزيز المركز المالي .

4. يسهم تطبيق مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات والمطلوبات في البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي وزيادة إمكانية الاعتماد عليه، لأنها تراعي تغييرات القوة الشرائية .

5. إن استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية يؤدي الى قياس صحيح وعادل لأرباح الاستثمارات في الموجودات المالية للبنوك الخاص بكل فترة مالية .

6. يؤيد جميع العاملين في الدوائر المالية في البنوك الاردنية وبشكل كبير تطبيق القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية، لما لها من ميزات كبيرة تنعكس بشكل ايجابي على المركز المالي .

7. يعتبر التقييم المحاسبي وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية هو المدخل الرئيسي و الأكثر شيوعاً لدى البنوك الاردنية في تقييم موجوداتها الثابتة .

8. يساعد مدخل التكلفة التاريخية في تعزيز المركز المالي من خلال موضوعية البيانات المحاسبية ومصداقيتها في الاثبات المحاسبي.

9. يوجد تمسك واضح من قبل البنوك الاردنية بمدخل التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها الثابتة وعدم الرغبة في التحول عنها، كونها تؤدي إلى تقييم سليم لعناصر المركز المالي، حيث تقوم البنوك بإظهار الأصول الثابتة لديها بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم تسجيل قيمة التدني للفترة في قائمة الدخل .

10. ان أفضل طريقة للتقييم لدى البنوك الاردنية هي استخدام مدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية معاً حيث يعتبر مدخل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية مكملان لبعضهما البعض .

ب. نتائج الدراسة التطبيقية

1. تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن معظم البنوك تمكنت من تعزيز مركزها المالي جراء التقييم باستخدام مدخل القيمة العادلة، وذلك من خلال تحقيق أرباح جيدة من استثمارتها المالية أثرت بشكل كبير على صافي الدخل .

2. يساعد مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية في تحقيق ميزات إيجابية للبنوك الاردنية تنعكس بشكل كبير آثاره على المركز المالي، من خلال تسجيل الأرباح المتحققة في قائمة الدخل والوفرات مباشرة في حقوق الملكية من خلال التغير المتراكم في القيمة.

3. تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن التغير المتراكم في القيمة العادلة يلعب دوراً مهما ويساعد في تعزيز المركز المالي حيث يتم الاعتراف في الارباح غير المتحققة للاستثمارات المالية المتوفرة للبيع في التغير المتراكم عند حدوث فروقات إيجابية عن التكلفة .

4. إن وجود اسواق نشطة لتسعير الموجودات المالية في البنوك الاردنية لها دور كبير في تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية .

ج. نتائج الربط ما بين الدراسة الميدانية والدراسة التطبيقية

من خلال نتائج الربط ما بين الدراسة الميدانية والتطبيقية حول القيمة العادلة توصل الباحث إلى أنه يوجد دور لمدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات في تعزيز المركز المالي وجعله أكثر قوة متانة وزيادة إمكانية الاعتماد عليه، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية من خلال إجابات الاستبانة ،والدراسة التطبيقية من خلال القوائم المالية، حيث يعلل الباحث السبب في ذلك إلى المؤشرات التالية :

1. المؤشرات المتعلقة بالارباح المتحققة وغير المتحققة .
2. المؤشرات المتعلقة بالتغير المتراكم في القيمة العادلة .
3. المؤشرات المتعلقة بعوائد التوزيعات .

ثانياً: التوصيات

بناء على ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بمايلي :

أولاً. ينبغي على البنوك الاردنية، توفير كوادر متخصصة وذات خبرة عالية بتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به .

ثانياً. نظراً للتعديلات التي تطرأ على تطبيق مدخل القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة ، فان الباحث يوصي الجهات المعنية مثل جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين باصدار ملخص لهذه التعديلات مع امثلة تطبيقية عملية عليها من أجل فهمها ولازالة الغموض حول تطبيقها .

ثالثاً. على البنوك الاردنية إقامة علاقة تكاملية فيما بينها وبين جمعية المحاسبين في الاردن من خلال عقد المزيد من الدورات والورش التدريبية المتعلقة بالتطبيق العملي لمدخل القيمة العادلة والتعديلات التي تطرأ عليها لتسهيل عملية تطبيقها لدى البنك .

رابعاً. ضرورة مراجعة كيفية تحديد أسعار الاسهم والسندات، وذلك بوضع مجموعة من الاجراءات والارشادات والضوابط من قبل كوادر مؤهله لعملية التقييم تلك .

خامساً. ضرورة قيام البنوك الاردنية بتوعية المحاسبين العاملين في الدوائر المالية بأهمية القيمة العادلة لديها وتأثيرها على الأرقام الواردة في القوائم المالية وما يعود عليها من منافع .

المراجع

1. المراجع العربية

اولاً: الكتب

- ابو نصار، محمد وحميدات، جمعه، (2010) . معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية نشر بدعم من الجامعة الاردنية، عمادة البحث العلمي.

- احمد حسين ،عوض فتح الله وناصر عبد اللطيف ،(2003). المحاسبة المتوسطة في الاصول الثابتة والاستثمارات والالتزامات ومشاكل قياس الدخل ،الدار الجامعية .

- الجعارات، خالد، (2007). معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007 اثراء للنشر والتوزيع، الشارقة ،عمان، مكتبة الجامعية .

- الحيالي، وليد، (2007). نظرية المحاسبة ،منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك .

- الاتحاد الدولي للمحاسبين،(2010). "المعاييرالدولية لاعداد التقارير المالية الدولية "، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردنيين –الاردن.IFRS.

- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2007) نظرية المحاسبة دار وائل للنشر، عمان .

- الناغي ،محمود السيد، (2007) .المنهج المحاسبي في البنوك الاردنية ،المكتبة العصرية، المنصورة .

- النقيب ،كمال عبد العزيز ،(2004) نظرية المحاسبة ،دار وائل للنشر عمان – الاردن .

- بني عطا، حيدر، (2007). مفاهيم اساسية في قياس الاصول الثابتة، دار الحامد للنشر عمان ، الاردن .

- حماد، طارق، (2003). المحاسبة عن القيمة العادلة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

- مطر، محمد و السويطي، موسى، (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ،دار وائل للنشر ،عمان .

- نور ،احمد(2010) ،المحاسبة المالية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية .
- هنريكسن ،الدون س(2005) النظرية المحاسبية،ترجمة كمال ابو زيد، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية .

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الزعبي، يامن، (2005). " القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة واهميته للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان "،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة اليرموك :اربد.
- المبيضين، احمد،(2005). "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الاردنية "، رسالة ماجستيرمنشورة، جامعة ال البيت : المفرق
- الطرايره ،جمال،(2005). "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة واثـره فـي الابلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك "، رسالة ماجستير منشـورة، جامعـة عمـان العربيـة للدراسات العليا :عمان .
- رولا، لايقة (2007) "القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العاملة للمصرف التجاري"، رسالة ماجستير منشورة – جامعة تشرين –سوريا.

ثالثاً: الابحاث المنشورة وغير المنشورة

- احمد،وريا برهان،(2001). "دراسة وتحليل موضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفـة التاريخية والانتقادات المعاصرة لها "مجلة البحوث الاقتصادية في ليبيا ،مركز بحوث العلـوم الاقتصادية بنغازي، العدد(1،2).
- ارسانيوس ،بدر نبيه، (2001). "اساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية "مجلة المال والاقتصاد ،العدد الثاني ،اغسطس .

- الكبيسي، عبد الستار و زلموط، علا، (2009)." مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية، العدد الثاني ،يوليو.

- الشرقاوي،اشرف،(2004) ."اثر التحول إلى إتباع القيمة السوقية العادلة في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك :دراسة عملية على البنوك المسجلة في سوق الاوراق المالية "مجلة المحاسبة والادارة والتامين ،كلية التجارة ،جامعة القاهره –العدد(64).

- الجعارات ،خالد، (د.ت)."قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية" ورقة عمل مقدمة الى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان – الاردن

- الشرع، مجيد، (2006). "تاثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي "دراسة تطبيقية على المصارف الاردنية" بحث مقدم الى الموتمر العلمي لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين ، ايلول.

- الدويري ،صفوت، (2006)."مشكلات تحديد قيمة الاصول الثابتة ومقترحات معالجتها في اطارمعايير التقارير المالية الدولية الحديثة" .كلية التجارة، جامعة عين شمس".المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، – العدد الاول .

- حسين ، نظام، (2004) " القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية " بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد ،عمان – ايلول .

- خوري، نعيم، (2007)."القيمة العادلة والابلاغ المالي "محاضرة في جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ،المركز الثقافي ،2007\7\21

- دهمش، نعيم وابو زر،عفاف، (2004). "اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة "

المؤتمر العلمي المهني السادس ،عمان .

- زيود، لطيف والرضا، عقبة ولايقة، رولا، (2006)."الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"، مجلةجامعة تشرين للدراسات والبحوث مجلد28 العدد 2 –2006.

- صالح ،رضا (2009) "اثر اتجاه معايير المحاسبة نحوالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية "،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية، العدد الثاني ،يوليو.

- صيام، وليد، (2006)."أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية "،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السابع عمان .

- عدس، نائل و نور، عبد الناصر، (2006) ."القياس المحاسبي المستند إلى القيمـــة العادلـــة – دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الاردنيين " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والابلاغ المالي" عمان.

- مطر محمد والسويطي موسى (2006) ."أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على ادارة الارباح وعدالة البيانات المالية " المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع ،ايلول ،عمان .

رابعاً: النشرات والتقارير

- التقارير المالية السنوية، مجموعة البنوك الاردنية 2007 ،2008، 2009

- هيئة الاوراق المالية ،التعليمات الصادرة لهيئة الأوراق المالية لعام 2007

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنوك الاردنية، سنة 2000

خامساً: المواقع الالكترونية

- موقع جمعية البنوك الاردنية " دليل البنوك الاردنية لعام 2011 .

2 . المراجع الاجنبية

- Ernia,Andrea and Cappiello, Lorenzo and Dierick,Frank and Grittini, Sergio and Haralambous,A and Maddaloni,A and Molitor,P andPires,F and Poloni,p.(2004) . "Fair value accounting and financial stability" paper prepare frome group ECB website (www.ecb.int)or (www.ssrn .com /abstract _id=749044 .

- Carpentier,Cecile and Labelle, Réal and Laurent, Bruno and Marc Suret-, Jean.(2008) "Does fair value measurement provide satisfactory evidence for audit? The case of high tech valuation". Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1269743

- Cairns, David and Massoudi, Dianne and Taplin, Ross and Tarca, Ann. (2009) . "IFRS fair value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia". available Http://www.ssrn.com./abstract=1274024

- Christensen, Hans. B and Nikolaev, Valeri. (2009) "Who uses fair value accounting for non-financial assets after IFRS adoption" Social Science Research Network Electronic Paper Collection at:http://www.ssrn.com./abstract=1269515

- Kieso,D and Weygandt,J and Warfield,T.D .(2005) Intermediate Accounting .Twelveth Edition .

- Kieso,D and Weygandt,J and Warfield ,T.D .(2003) Intermediate accounting .twelveth edition .

- Kieso ,D Weygandt ,J and Warfield ,T.D .(2003) Intermediate accounting .twelveth edition .

- Hassan, Mohamat Sabri and Saleh, Norman Mohd and Rahman, Mara Ridhuan Che Abd .(2008). "Determinants of Financial Instruments

Disclosure Quality among Listed Firms in malaysia" available Http://www.ssrn.com./abstract =1157788

- Price water house coopers ,Financial Services , statement of financial accounting no (157) fair value measurements (2007)
- Rosa,B.D and Bertoni ,(2005) "Comprehensive Income Fair Value and Conservatism:Aconceptual framework for Reporting financial Performance". available Http://www.ssrn.com.
- Sekaran, U. 2003. Research Methods For Business, Third Edition , New York: Wiley and Sons Inc.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عناية السادة الأفاضل المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

يسعدني إختياركم ضمن عينة هذه الدراسة و التي تهدف إلى معرفة "أثر تبني مداخل التقييم في البنوك الأردنية لتعزيز مركزها المالي" وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة جدارا .

إن تعاونكم في تقديم البيانات المطلوبة وإجابتكم عن أسئلة الأستبانة بكل دقة وموضوعية سيسهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة والخروج بنتائج أفضل، علما بأن البيانات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث

خلدون احمد الداود

ماجستير- قسم المحاسبة

جامعة جدارا

القسم الأول : معلومات عامه.

يرجى التكرم بوضع اشارة (✓) في المكان المناسب

اولا: المعلومات الشخصية :

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

2- المركز الوظيفي:

☐ مدير الدائرة المالية ☐ مساعد مدير الدائرة المالية ☐ محاسب

☐ اخرى (يرجى ذكرها............)

3- العمر:

☐ أقل من 25 سنه ☐ من 25واقل35 سنه

☐ من 35واقل45 سنة ☐ من 45 سنة واكثر

4- المؤهل العلمي :

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراة ☐ أخ(يرجى ذكرها.............

5- التخصص :

☐ محاسبه ☐ علوم مالية ومصرفيه ☐ إدارة أعمال

☐ اقتصاد ☐ أخرى (يرجى ذكرها ....)

6- عدد سنوات الخبرة في مجال عملك :

☐ اقل من5سنوات ☐ من5وأقل من10سنوات

☐ من10واقل من20سنة ☐ من20سنة وأكثر

القسم الثاني :

بيان متغيرات الدراسة يرجى وضع إشارة (✓) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك

السؤال الرئيسي :

هل تؤثر المداخل المتبعة في التقييم من قبل البنوك الاردنية في تعزيز المركز المالي .

المجال الأول:

هل تؤثر المداخل المتبعة في تقييم الموجودات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

اولاً : مدخل القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية .

*** ما هي درجة موافقتكم على كل من البنود التالية فيما يتعلق بالممارسة العملية في بنككم ؟**

رقم الفقرة	الفـــقـــرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيره	متوسطة	قليلة	معدومة
1	تلتزم البنوك الاردنية بتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة					
2	يساهم استخدام القيمة العادلة في التقييم في تعزيز المركز المالي للبنوك لانها تراعي تغييرات القوة الشرائية.					
3	تعترف البنوك الاردنية بالتغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك.					
4	ان تقييم الموجودات المالية للبنوك بالقيمة العادلة يؤثر على ارقام الارباح الصافية لديها مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك .					
5	يعترف البنك بمكاسب وخسائر الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل مما يؤثر على ارقام الارباح الصافية لديها .					
6	ان تسجيل اي وفرات في قيم الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل يؤثر بشكل ايجابي على المركز المالي للبنوك .					
7	اظهار التدني في قيم الموجودات المالية في قائمة الدخل له تأثير على المركز المالي للبنوك .					
8	تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					

رقم الفقرة	الفــــقــرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيره	متوسطة	قليلة	معدومة
9	تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					
10	في حال بيع الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع يتم تسجيل الارباح والخسائر والمبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية في قائمة الدخل مما يؤثر ايجابياً على المركز المالي للبنوك					
11	الاعتراف في التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للموجودات المالية للمتاجرة في قائمة الدخل له تأثير ايجابي على صافي الربح للبنوك .					
12	توفر البنوك الاردنية المقومات التي تسهل من استخدام القيمة العادلة في التقييم.					
13	تؤدي البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة الى تغيير جوهري في نتائج التقييم.					
14	تمتاز البنوك الاردنية بوجود سوق نشط لتسعير موجوداتها ومطلوباتها المالية .					

ثانياً : مدخل التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات :

*ما هي درجة موافقتكم على كل من البنود التالية فيما يتعلق بالممارسة العملية في بنككم ؟

رقم الفقرة	الفــقــرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيره	متوسطة	قليلة	معدومة
15	تلتزم البنوك الاردنية بتقييم الموجودات الثابتة عند شرائها بالتكلفة التاريخية .					
16	تقوم البنوك باعادة تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها .					
17	اثبات الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية يساعد في تحسين المركز المالي للبنوك.					
18	ان الاعتماد على التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة يؤدي الى تقييم سليم للمركز المالي للبنوك .					
19	تقوم البنوك بتسجيل قيمة التدني في الموجودات الثابتة في قائمة الدخل .					
20	تقييم المباني بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					
21	تقييم المعدات والاجهزة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					
22	ان تسجيل الموجودات غير الملموسة مثل الشهرة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					
23	تفضل البنوك في الاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في تقييم موجوداتها ومطلوباتها .					
24	تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية عند وجود دلائل على انخفاض قيمتها العادلة له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك .					

المجال الثاني :

هل تؤثر المداخل المتبعة في تقييم المطلوبات من قبل البنوك الاردنية في تعزيز مركزها المالي .

اولاً : مدخل القيمة العادلة في تقييم المطلوبات :

* ما هي درجة موافقتكم على كل من البنود التالية فيما يتعلق بالممارسة العملية في بنككم ؟

رقم الفقرة	الـفـقـرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيره	متوسطة	قليلة	معدومة
25	تقوم البنوك الاردنية بتقييم المطلوبات المالية بالقيمة العادلة.					
26	يساهم استخدام القيمة العادلة في تقييم المطلوبات في تعزيز المركز المالي للبنوك .					
27	تعد القيمة العادلة مؤشراً ايجابياً لتقييم المطلوبات في البنوك الاردنية .					
28	تعترف البنوك الاردنية بالمطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن التقييم في حساب التغير المتراكم للقيمة العادلة مما يؤثر ايجابيا على المركز المالي للبنوك .					
29	اقفال المطلوبات الضريبية المؤجلة ضمن التغير المتراكم للقيمة العادلة له تأثير على صافي حقوق الملكية مما يساعد في تعزيز المركز المالي للبنوك .					
30	تعبر المطلوبات التي تظهر بالقيمة العادلة عن الواقع الفعلي للمركز المالي .					
31	تقييم المطلوبات بالقيمة العادلة يزيد من امكانية الاعتماد على المركز المالي للبنوك .					
32	تظهر المطلوبات (كالسندات واوراق الدفع طويلة الاجل)بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مما يساعد في تدعيم المركز المالي للبنوك .					

ثانياً : مدخل التكلفة التاريخية في تقييم المطلوبات :

* ما هي درجة موافقتكم على كل من البنود التالية فيما يتعلق بالممارسة العملية في بنككم ؟

رقم الفقرة	الـفـقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيره	متوسطة	قليلة	معدومة
33	تقييم الفوائد والمصروفات المستحقة غير المدفوعة بالتكلفة التاريخية له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك.					
34	تسجيل الودائع من البنوك الاخرى او من سوق المال بتكلفة الحصول عليها له تأثير ايجابي على المركز المالي للبنوك.					
35	تقوم البنوك بتقييم مطلوباتها بالتكلفة التاريخية لملائمتها في التقييم .					
36	تقييم المطلوبات بالتكلفة التاريخية يؤدي الى تقييم سليم للمركز المالي للبنوك الاردنية .					
37	تظهرالبنوك الاردنية اسهم الخزينة بالتكلفة وتطرح من حقوق المساهمين .					
38	الاعتراف بأرباح وخسائر بيع اسهم الخزينة ضمن علاوة الاصدار له تأثير ايجابي على حقوق الملكية للبنوك.					

في حال وجود اي ملاحظات او مقترحات أرجو ذكرها :

....

....

....

....

....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

قائمة اسماء محكمي اداة الدراسة

التسلسل	الاسم	التخصص	جهة العمل
1.	أ .د محمود قاقيش	محاسبة	جامعة جدارا
2.	د .احمد مخادمة	محاسبة	جامعة جدارا
3.	د . محمد سمارة	محاسبة	جامعة جدارا
4.	أ.د تركي الحمود	محاسبة	جامعة اليرموك
5.	د. عبير خوري	محاسبة	جامعة اليرموك
6.	د. ميشيل سويدان	محاسبة	جامعة اليرموك
7.	د. احمد العمري	محاسبة	جامعة اليرموك
8.	د. اياد سرطاوي	محاسبة	جامعة اليرموك
9.	د. قاسم عواقلة	محاسبة	جامعة ال البيت
10	الاستاذ. فؤاد صالح	مدير الدائرة المالية	بنك القاهرة عمان
11	الاستاذ ابراهيم سمحه	رئيس الادارة المالية	مصرف الراجحي
12	الاستاذ. رامي محافظة	د. الرقابة المالية على المصارف	البنك المركزي الاردني

ملحق رقم (3)

قائمة باسماء البنوك التي شملتها الدراسة

التسلسل	اسم البنك
1	البنك العربي
2	بنك الاسكان
3	بنك القاهرة عمان
4	بنك الاردن
5	بنك الاتحاد
6	بنك الاستثمار العربي
7	البنك الاردني الكويتي
8	البنك التجاري الاردني
9	البنك الاهلي الاردني
10	الاسلامي الاردني
11	سوسيته جنرال
12	البنك الاستثماري
13	المؤسسة العربية المصرفية ABC
14	بنك المال
15	بنك العربي الاسلامي
16	ستاندر تشارتدر
17	HSBC
18	سيتي بنك
19	مصرف الرافدين
20	بنك الكويت الوطني
21	بنك لبنان والمهجر
22	بنك عوده
23	بنك ابو ظبي الوطني
24	بنك الاردن دبي الاسلامي
25	البنك العقاري المصري العربي